وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية و بنوك

مذكرة تخرج مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية من 1990 إلى 2021

من إعداد الطالبات:
- عاشور مريم
- بوقارة مروة

الأستاذ المشرف:
* د. جمال سويح

لجنة المناقشة

أ. عطاء الله بن الطيرش	أستاذ	رئيسا
أ. سويح جمال	استاذ محاضرا –ب–	مقررا
أ. عامر ابراهيم	استاذ مساعد –أ–	ممتحنا

محضر رقم: 04/م.ب/2023 بتاريخ 2023/06/18

السنة الجامعية 2022-2023

شكر وعرفان

أتوجه بعظيم الشكر و الإمتنان لجزيل العطايا و النعم فلله الحمد و الشكر حتى الرضى

و لك الحمد بعد الرضى و لك الحمد إذا رضيت

أتقدم بالشكر و التقدير و الإمتنان إلى الأستاذ المشرف سويح جمال على صبره

وما أسداه لنا من نصح و توجيه و ارشاد لإتمام هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة الذين شرفونا

بقبول المناقشة .

كما نشكر كافة عمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

إهداء

الحمد لله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده ، و الصلاة و السلام على الصادق الأمين محمد عليه افضل الصلاة و أزكى التسليم.

أهدي هذه الثمرة المتواضعة على من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف و أرشدتني أمي الغالية حفظها الله و رعاها .

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح أبي أطال الله في عمره

إلى أخي و اخواتي

و إلى كل من مد لي يد العون و النصح من قريب أو بعيد أهدي هذا العمل المتواضع.

أرجو من المولى عزو وجل القبول و النجاح و ان يوفقني في حياتي العملية و الشخصية.

عاشور مريم

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما

الى من لا يمكن للأرقام ان تحصي فضائلهما

الى من احبا ان يرياني في مقامي هذا

الى الوالدين العزيزين ادامهما الله

الى اخوتي و اخواتي الأعزاء الذين احاطوني بالعون و الدعاء

الى صديقاتي الاوفياء اللواتي احطنني بالحب و الوفاء

الى كل طالب علم يرغب في اكمال المسيرة

بوقارة مروة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990 إلى 2021.

في الجانب النظري تم تقديم أولا ظاهرة التضخم و أسبابها وأنواعها و ثانيا موضحا النظريات الإقتصادية المختلفة التي توضح النمو الإقتصادي و أخيرا تفسير العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي.

أما من ناحية الجانب التطبيقي تم إستخدام تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج التكامل المشترك وتوصلنا أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين التضخم والنمو الإقتصادي .

الكلمات المفتاحية

عتبة التضخم ، النمو الاقتصادي ، التكامل المشترك ، السببية.

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of inflation rates on economic growth in Algeria during the period 1990 to 2021.

In the theoretical aspect, the phenomenon of inflation and its causes and types were first presented, and secondly, the various economic theories that explain economic growth were explained, and finally the relationship between inflation and economic growth was explained.

As for the applied side, time series analysis was used to build a co-integration model, and we concluded that there is a long-term equilibrium relationship between inflation and economic growth.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول والأشكال	**III**
الملخص	**V**
مقدمة	**أ- د**
الفصل الاول : الاطار النظري لمفهوم اثر التضخم على النمو الاقتصادي	
تمهيد	**06**
المبحث الاول : ماهية التضخم	**07**
المطلب الاول : تعريف التضخم	**07**
المطلب الثاني : اسباب التضخم و اثاره	**08**
المطلب الثالث : انواع التضخم	**12**
المطلب الرابع : مؤشرات و معايير قياس التضخم	**13**
المبحث الثاني : مفاهيم حول النمو الاقتصادي	**19**
المطلب الاول : تعريف النمو الاقتصادي	**19**
المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي	**20**
المطلب الثالث : انواع النمو الاقتصادي	**22**
المطلب الرابع : نظريات النمو الاقتصادي	**23**
المبحث الثالث : العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي	**25**

المطلب الاول : تفسير الكلاسيك	**25**
المطلب الثاني : تفسير كينز	**25**
الطلب الثالث : تفسير النقديين	**25**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني : دراسة قياسية حول اثر التضخم على النمو الاقتصادي	
تمهيد	**28**
المبحث الاول : دراسة تحليلية على اثر التضخم على النمو الاقتصادي	**29**
المطلب الاول : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	**29**
المطلب الثاني : تطور معدلات التضخم في الجزائر	**35**
المطلب الثالث : مفهوم عتبة التضخم	**38**
المبحث الثاني : تقدير العلاقة بين معدلات التضخم و معدلات النمو الاقتصادي	**40**
المطلب الاول : اختبار التكامل المشترك	**40**
المطلب الثاني : تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطا(VE CM)	**45**
المطلب الثالث : الدراسة الديناميكية لنمو شعاع الانحدار الذاتي	**47**
خلاصة الفصل	**53**
الخاتمة	**55**
قائمة المراجع	**58**
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور معدلات النمو الاقتصادي (قطاع الحروقات وخارجه 1995-2000)	29
02	معدلات النمو القطاعي خارج المحروقات خلال الفترة1995-2000	30
03	تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة 2001-2021	31
04	التعريف بمتغيرات الدراسة	40
05	اختبار جذر الوحدة ADF عند المستوى الأصلي (عند مستوى دلالة 5%)	42
06	اختبار جذر الوحدة ADF عند الفرق الاول (عند مستوى دلالة 5%)	42
07	المعايير المعتمد لتحديد فترة الابطاء المثلى.	43
08	نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الاثر)	44
09	نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار القيمة العظمى)	44
10	نتائج اختبار LM	46
11	اختبار عدم ثبات التباين	47
12	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	47
13	اختبار السببية	48
14	نتائج اختبار تحليل التباين LM	49

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2017	33
02	إجمال الناتج الداخلي من حيث الحجم	34
03	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1991-2000)	35
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	36
05	متوسط التضخم السنوي للأسعار عند الاستهلاك والمساهمة حسب فئات السلع على المستوى الوطني والجزائر الكبرى.	37
06	يوضح خصائص عدم استقراريه سلسة التضخم 1990-2021	41
07	يوضح خصائص عدم استقراريه سلسة النمو الاقتصادي الجزائري 1990-2021	41
08	اختبار استقرار لنموذجVCEM	45
09	استجابة معدل النمو الاقتصادي لتغير في معدل التضخم	49

مقدمة

يعتبر كل من التضخم والنمو الاقتصادي متغيران بالغا الأهمية في الاقتصاديات العالمية، وتسعى كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إلى الحد من معدل التضخم وإبقائه في مستويات دنيا، وفي نفس الوقت تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، وفي غالب الأحيان تكون الأزمات الاقتصادية والتي من أهمها ارتفاع مستويات الأسعار بصفة مستمرة، يسبب حدوث التضخم، عائقا أمام ارتفاع النمو الاقتصادي، بسبب ما يخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى تراجع الوضع الاقتصادي في أي دولة في العالم.

ولأهمية و معرفة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي عكف الباحثون الاقتصاديون على دراسة و تحليل النماذج الاقتصادية على الجانبين النظري و تطبيقي لغاية تحديد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى و منها التضخم الذي يعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم نظرا لتأثيره الممتد بين الأفراد و القطاع العام والقطاع الحكومي و على هذا الأساس فقد سعت جل إن لم نقل جميع النظريات و المدارس الاقتصادية بما في ذلك النظم الاقتصادية إلى تفسير هذه الظاهرة من الناحية النظرية ومحاولة تمثيلها على شكل نماذج قياسية لفهم آليات و ميكانزمات التي تسبب هذه الظاهرة وأهم العوامل المؤثرة فيها، و التي يمكن أن تحد أو تعزز من نموها، و قد اختلفت هذه المدارس في تفسيرها لهذه الظاهرة باختلاف ظهور و ظروف نشأة هذه النظريات في حد ذاتها.

وهذا ما سنتطرق إليه في تحديد كيفية تأثير التضخم على النمو الاقتصادي و إسقاطها على الواقع الاقتصادي بإختيار الجزائر كعينة لدراسة من خلال محاولة بناء وتقدير نموذج قياسي يضم أثر معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولهذا الغرض سنحاول الإجابة على الإشكالية.

الإشكالية العامة:

هل هناك علاقة خطية بين معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر، وماهي عتبة التضخم التي قد تحد من تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة ؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي محددات النمو الإقتصادي ؟
- ✓ ما القطاعات المحركة لنمو الإقتصادي؟
- ✓ ما هي العوامل الرئيسية لمحددات التضخم في الجزائر؟

الفرضية العامة:

- هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين تطور معدلات التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر وفق نموذج Khan et Senhadji.

أسباب إختيار الموضوع:

يمكن جوهر إختيار هذا الموضوع في إرتباطه الكبير بالتطورات الإقتصادية التي أصبح يشهدها العالم في الأونة الأخيرة، هذا بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى دفعتنا إلى الخوض في عناصره من أهمها:

- أهمية الطرق الكمية و القياسية في بناء النماذج الإقتصادية خاصة على المستوى الكلي؛

- الأهمية الكبيرة التي أصبح يحتلها موضوع التضخم لدى السلطات و الخبراء الإقتصاديين في بناء أي برنامج حكومي؛

- محاولة تقديم قيمة مضافة و لو بسيطة من خلال هذا الموضوع للإجابة بكل جوانبه نظريا، تحليليا وقياسيا ، و إضافة مرجع جديد باللغة العربية حول هذا الموضوع إلى المكتبة الجامعية.

أهداف دراسة الموضوع:

- معرفة محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- محاولة التعرف على نوع العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي؛

- تحديد عتبة التضخم التي من خلالها يبدأ النمو الاقتصادي بتأثر سلبا.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة، إستوجب منا الأمر تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين تسبقهما مقدمة عامة تلخص المعالم الأساسية للدراسة، وتنتهي بخاتمة عامة تضم أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

إعتمدنا في هذه الدراسة على منهج التحليل الوصفي لتناول المفاهيم الخاصة بالتضخم و النمو الإقتصادي كما تم استخدام منهج قياسي في دراسة أثر التضخم على النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

- مولاي بوعلام، 2019، " **التضخم والنمو الاقتصادي الجزائري**" ، قيامة تهدف إلى بناء نموذج قياس اقتصادي لعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر وجد علاقة بين معدل التضخم و النمو الاقتصادي

- بنك الجزائر (2022)، " **محددات التضخم في الجزائر التحليل الإقتصادي للفترة 2011-2021** " والهدف منها هو فحص محددات التضخم في الجزائر من خلال تقرير نموذج مما يجعل من الممكن التحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين التضخم العالمي من جهة والكتلةسعر الصرف ، وسعر الصرف الفعلي الاسمي ، ومؤشر سعر الاستيراد ، ونفقات الميزانية ، من ناحية أخرى. البيانات المستخدمة ذات تغطية دورية شهرية الفترة 2011 - 2021. تظهر نتائج التقدير أن عرض النقود، مؤشر قيمة وحدة الاستيراد ، وسعر الصرف الفعلي الاسمي هما المتغيرات التي تفسر التضخم طويل الأجل. علاوة على ذلك ، تحلل الاشتراكات للتضخم أن محدداته الرئيسية خلال الفترة المدروسة هيالمعروض النقدي ومؤشر أسعار الاستيراد بمتوسط مساهمة تضخم بنسبة 91٪.

- دراسة صندوق النقد الدولي"2023"، " **تأثير معدلات التضخم على النمو الإقتصادي في المدى الطويل في الدول العربية**"، بحسب تمت الدراسة على اتجاهات التضخم التصاعدية الأخيرة حول العالم مخاوف بشأن الإقتصاد الآثار المترتبة على هذه الموجات التضخمية في هذه الدراسة هذا الصدد بحيث تبحث هذه الدراسة على تأثير معدلات التضخم على النمو الاقتصادي طويل المدى في الدول العربية

– التخـي نسـيمة مخبـر العلـوم الاقتصـادية و التسـير جامعـة عمـار ثليجـي ، قويـدري محمد مخبـر العلـوم الاقتصادية و التسير، " **تقدير عتبة التضخم في الجزائر خلال فترة 1980–2020** "، هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة غير خطية بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تقدير عتبة التضخم خلال فترة 1980–2020، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج العتبة غير خطية ذو انتقال غير فوري

صعوبات:

- تضارب الإحصائيات
- ضيق الوقت.

الفصل الأول

الإطار النظري حول التضخم والنمو الإقتصادي

تمهيد

إن النمو الإقتصادي هدف كل الأمم وتحقيقه غاية لكل السياسات الإقتصادية لذلك سعت الدراسات لمعرفة كيفية تحقيقه بدراسة المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تؤثر سواء إيجابيا فيسعوا لتوفيرها و تحقيقها أو سلبيا ليعملو على الحد من مخاطرها والقضاء عليها و من أبرز هذه المتغيرات و أكثرها شيوعا خصوصا مؤخرها التضخم وبما أن العالم يعاني من هذه الظاهرة التي تثير الكثير من المشاكل ، كان لابد من التطرق للتحليل و الدراسة لمختلف الجوانب النظرية لكل من ظاهرة التضخم و النمو الإقتصادي و العلاقة التي تربطهما ، لهذا قسما هذا الفصل كالآتي :

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: ماهية النمو الإقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: ماهية التضخم

ربما يكون هذا أحد أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعًا حيث عرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. على مستوى الكلي ، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التضخم

هناك عدد من التعريفات للتضخم، لكن بشكل عام يعرف بكونها الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.

بناءا على ما سبق، فظاهرة التضخم تتضمن فعليا ما يلي:

- ✓ أن يكون إرتفاع الأسعار مستمرا و ليس مؤقتا؛
- ✓ أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع و الخدمات التي تهم عموم المواطنين؛

كل التعاريف المذكورة سابقا تبين بأن معظم المفاهيم راجعة لهذا المعيار.[1]

أولا-تعريف التضخم حسب النظرية الكمية النقدية:

إن المدرسة النقدية الكلاسيكية ترجع تفسير التضخم بأنه ظاهرة نقدية ، فهم يؤكدون حتمية زيادة المستوى العام لأسعار في حالة زيادة كمية النقد المتداول أي أن الزيادة ناتجة عن سبب و هو كمية النقد المتداول ، و تعتبر سبب نشأة ظاهرة التضخم هذه النظرية أول النظريات المفسرة لتضخم و تقلبات المستوى العام في الأسعار و نوقشت على مر التاريخ إلى أن ظهرت لها صياغة واضحة على يد علماء (بودان) و (كليتون) و(هيوم) في القرن الثامن عشر أما في القرن العشرين كان (ايرفنج) حامل لواء شرف النظرية و الدفاع عنها و نشر كتاب بعنوان "القدرة الشرائية للعملة " ووضع معادلة المبادلة التي تضم مختلف العوامل التي تساهم في تحديد المستوى العام لأسعار.[2]

[1] رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه آثاره و سبل معالجته، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، صندوق النقد العربي ، العدد 18 ، 2021 ، صفحة 05

[2] رميسة إقشيش، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية و التجار وعلوم التسير،2020/2019،ص08,09.

ثانيا–تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل و الإنفاق:

هو الزيادة في معدل الإنفاق الناتج عن الزيادة في معدل الدخل مما يسبب زيادة في إرتفاع الأسعار وتضخمها مع فرض بقاء كمية السلع المتواجدة في حالة ثابت و قد تبنى (فيزر) هذه النظرية لكن قد تم الإعتراض على هذا المفهوم بغض النظر عن أسباب زيادته ووسائله فإنه لا يمكن وصف الرواج أو إزدياد الدخل النقدي في حالة الإنتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالة تضخمية. [1]

ثالثا:تعريف التضخم على أساس نظرية العرض و الطلب:

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني بين العرض و الطلب فعرف بأنه الزيادة في الطلب على العرض تؤدي إلى إرتفاع الأسعار و يفترض أصحاب هذه النظرية بأنه نوعا إيجابي في حالة ما كان إزدياد الطلب النقدي عن العرض و السلعي عند ثمن معين فإنه أكيد الأسعار ستميل إلى الإرتفاع و عكس ذلك سيكون تضخما سلبيا و أهم المفكرين الذين تبنو هذه النظرية هم:[2]

- ✓ (بيرو) فيعرفه أنه إزدياد للنقد الجاهز دون زيادة لسلع و الخدمات؛
- ✓ (فيمن)إزدياد لوسائل الدفع المستعملة بصورة غير اعتيادية بنسبة لكمية؛ البضائع و الخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة؛
- ✓ (لينرض)يعرفه بأنه زيادة الطلب على العرض؛
- ✓ (كيتر)زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج .

المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثارها

أولا: أسباب التضخم

الحقيقة أن التضخم هو ظاهرة معقدة، ليست أحادية المظهر، وتبين الأدبيات الإقتصادية أن التضخم ينشأ بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية عديدة ومتنوعة والتي من أبرزها ما يلي:[3]

أ. قلة الإنتاج وضعف الاقتصاد :

قلة الإنتاج أو عدمه في بعض الأحيان يعتبر سبب من أسباب التضخم، فيزيد الطلب والإنفاق النقدي من غير مقابل في الخدمات والسلع، فترتفع الأسعار وتتناقص القوة الشرائية للنقود، وهذا ما تعانيه كثير من البلدان النامية.

[1] نفسه، ص ص 8.9
[2] رميسة إقشيش، مرجع سبق ذكره، ص .9
[3] احمد محمد ابو طاه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 20/2ص68.

ب. الزيادة في نفقات الإنتاج(عنصر العمل):

إن التضخم قد يحدث بسبب الارتفاع التلقائي في نفقات عناصر الإنتاج، حيث إن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة دخولهم وهذا يعود إلى دور النقابات العمالية، واستجابة لرغبة العمال تقوم المشروعات أو الدولة بزيادة أجورهم دون أن تتحمل بالفعل عبئ هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار، ومن جراء ذلك تحقق هدفا مركبا. أي الاستجابة لمطالب العمال بزيادة اجورهم، ورفع الأسعار التي في الغالب تتجاوز نسبة ارتفاع الأجور.

ت. العامل الدولي:

خلال السبعينات من القر ن الماضي برز اتجاه قوي في دراسات التضخم يركز على دور القوى الخارجية في إحداث التضخم في الداخل، الأمر الذي أضاف إلى أنواع التضخم في الأبحاث والدراسات النظرية نوع يسمى بالتضخم المستورد، أي تأثير العوامل الخارجية في التكاليف والأسعار الداخلية.

عدة قنوات يمكن من خلالها أن ينتقل التضخم من الخارج إلى الداخل، منها : أسعار الواردات وطبيعتها، أسعار الصرف، التوسع النقدي لدى بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وبالطبع فإن أثر تلك العوامل يتفاوت من دولة إلى أخرى، تبعا لعديد من المتغيرات والملابسات الخاصة بكل دولة، وبوضعها الاقتصادي ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي، ومدى تأثره بها

ث. البطالة:

من أهم عناصر البناء الاقتصادي المولدة للضغوط التضخمية الهيكل السكاني ، فالطلب يرتبط بحجم السكان، في حين أن الإنتاج يتحدد بالطاقة العاملة فعال، وكلما ارتفع معدل السكان العاملين إلى حجم الكلي للسكان وتناقصت البطالة، كلما أدى ذلك إلى مواجهة الضغوط التضخمية، كما العكس صحيح.

ج. العجز في الميزانية:

العجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة لعدة أسباب، ويعتبر من أهم المسببات للتضخم البنائي أو الهيكلي في الاقتصاد، فالميزانية العامة تمثل في الواقع أنشطة الدولة بمختلف نوعياته، في صورة تدفقات مالية متوقعة، سواء في جانب الإيرادات أو النفقات.[1]

[1] احمد محمد أبوطه، مرجع سابق ص125-126.

وتعد الدول النامية أكثر الدول إصدار للنقود وذلك لتمويل عجز الموازنة، وكذلك عدم وجود سوق مالية تساعدها على تعديل الإصدار عن طريق الإقتراض وتخفيف أعبائها المالية، وبالتالي إذا لم تعمل الدولة على مواجهة العجز في الميزانية، ترتفع الأسعار المحلية ويظهر التضخم جلي.

ح. الضرائب المتزايدة:

بشيء من النظر المتعمق لقانون الموازنة العامة للدولة، تجد أن هناك شرائح كبيرة وخاصة منهم الموظفين الذين يدفعون الضرائب المتزايدة في كل مرة مهما تعددت مسمياتها من ضرائب مباشرة وغير مباشرة، فهم الفئة الأكثر تضرار، النهم قد يدفعون الضريبة مرتين، الأولى خصم من رواتبهم و المرة الثانية عند شرائهم للسلع والمنتجات التي دفعت ضرائبها وأضيفت على أسعارها .

خ. الممارسات الاقتصادية اللاأخلاقية:

تحتمل الممارسات الاقتصادية اللاأخلاقية أخلاقية حيزا، من دراسة المفكرين الاقتصاديين حول التضخم مثل الاحتكار الذي هو السيطرة الكاملة على عرض السلعة أو خدمة ما في سوق معلومة، أو على الامتياز الخالص للشراء أو البيع في سوق معلومة، وتفشي الفساد الإداري والمالي وهدر القدرات و الإمكانيات المالية والمادية يؤدي إلى اهتزاز اقتصاد الدولة وتدني مستواه، وربما أصيبت ميزانيتها بعجز كبير وهبطت عملتها إلى مستوى الحضيض، الأمر الذي يؤدي إلى التضخم وغيرها من الممارسات المنحرفة.[1]

د. التوقعات والأوضاع النفسية:

في الكثير من الأحيان فإن التضخم يحدث كرد فعل على تأثير التوقعات والأوضاع النفسية للمواطنين، فمجرد إشاعة عن حدث ما معين لدولة ما قد يخلق بلبلة في هذا الاقتصاد وتنتشر حالة عدم التأكد والارتباك، وهو ما يدفعهم إلى زيادة طلبهم على مختلف السلع والخدمات خاصة الاستهلاكية.[2]

[1] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2010.ص ص 63-64

[2] رقية بوحيضر ، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2012، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، الأسباب والآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية والعالمية الراهنة، يومي 29/28 أكتوبر، جامعة جيجل، 2013، ص5

ثانيا: أثار التضخم

للتضخم آثار وأبعاد إقتصادية كبيرة على النحو التالي:[1]

أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقد ان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية.

كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا يضعف عملية الادخار، مما من ارتفاع أسعارها مستقبلا وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

أثر التضخم على الادخار:

ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدول ، مما يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

تأثير التضخم على توزيع الثروة:

يحدث التضخم تفاوتا في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات ، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب ، فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.

أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية

[1] رانيا الشيخ طه، مرجع سابق ، ص06-08.

المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

يمكن التمييز بني أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي:[1]

أ. من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

– التضخم المفتوح (الظاهر): وهو الإرتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل من السلطات . أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات و يعرف أيضًا بتضخم الصريح أو الطليق.

التضخم المكبوت: هو نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة و الموضوعة للسيطرة على إرتفاع الأسعار مثل التسعير الجبري و نظام البطاقات أو التقنين.

ب. من حيث القطاعات الإقتصادية:

– **التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعة إنتاج السلع الاستهلاكية

– **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الإستثمارية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعة إنتاج هذه السلع.

ج . من حيث حدة التضخم:

– **التضخم الجامع** : هو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج و تنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة في الأجور مما يصيب الإقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللولب المرذول " وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

– **التضخم الزاحف:** هو جزء من الإرتفاع في الأسعار الناشئ عن إرتفاع الأجور بنسبة أعلى عن زيادة الإنتاج ، و هو تضخم تدريجي بطيء و معتدل مقترنا بالقوة الطبيعية للنمو الإقتصادي ، إلا أن إستمراره و تجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى تضخم جامع .[2]

[1] جمال سويح، علال بن ثابت، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال فترة 1990، 2016، ص 101

[2] جمال سويح، علال بن ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 101

د. من حيث العلاقة الإقتصادية الدولية:

– **التضخم المستورد:** وهو إرتفاع الأسعار نتيجة إنسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات.

– **التضخم المصدر:** وهو إرتفاع الأسعار نتيجة زيادة إحتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، و ناجم على وجود ما يعرف ب" قاعدة الدفع بدولار" .

هـ. من حيث مصدر الضغط التضخمي:

تضخم جذب الطلب : هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلع قليلة) .

– **تضخم دفع النفقة:** و هو الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الإرتفاع نتيجة نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج و الأجور بذات و يعرف هذا التضخم " تضخم دفع الأجر" .

المطلب الرابع: معايير و مؤشرات قياس التضخم

يستخدم الاقتصاديون عدة معايير لقياس القوة التضخمية، حيث تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم على نقطتين أساسيتين:[1]

1 .تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم (الفكر الاقتصادي):

مع الإشارة إلى هناك عدد كبير من الاقتصاديين يعترفون بأنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم، إذ يمكن قياس التضخم من خلال طرق مختلفة يمكن توضيح أهمها بشكل مختصر كما يلي:[2]

$$B = \frac{\Delta m}{m} - \frac{\Delta y}{y} = 0$$

[1] سماح غانم عبد الكريم ، التضخم الركودي في الإقتصاد السوري أسبابه ونتائجه (1991 . 2013) ،اطروحة الدكتوراه في الإقتصاد ،جامعة دمشق سوريا ،2014 ص 09

[2] لحلو موسي بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي، وعلاقة السياسة النقدية ، مكتبة حسن النصري للنشر والتوزيع ببيروت ، لبنان ، 2010، ص 148 – 149

أ. معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكالسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وحسب هذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي وبالتالي يكون الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يساوي الصفر.

ب. معيار فائض الطلب(الفجوة التضخمية):

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، تمثل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي، وفائض الطلب هذا يدفع المستوى العام لأسعار نحو الارتفاع ويدخل الاقتصاد في حالة التضخم البحت. ويقاس إجمالي فائض الطلب بالصيغة التالية:

$$D_X = (C_p + C_g + I) - Y_r$$

حيث:

C_p :الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g : الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار بالأسعار الجارية.

Y_r : إجمالي الناتج الحقيقي.

ت. معيار الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة والتي ترجع القوى التضخمية إلى إرتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ عنه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار[1] و يتطلب هذا المعيار معرفة التطورات على المتوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في الإقتصاد الوطني بالإستناد إلى المعادلة التالية:[2]

[1] لحلو موسي بوخاري ، مرجع سابق ص 150

[2] Samia m.Abed Elfatah , changes in Price le vels and their Relation to money supply Egypt,j.Agric Econom,and social , mansoura , univ vol .5(8), 2014 , p 1253

$$Q = \frac{M}{GDP}$$

2 .مؤشرات لقياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار

أ. الصيغ المرجحة للأرقام القياسية:

إن الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين وبمعنى اخر يقيس الرقم القياسي متوسط التغيرات في أسعار أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة أو سوق معينة تعتبر أساسا للمقارنة. لذلك يعتبر الرقم القياسي مفيدا في معرفة كيف تغير مستوى أسعار مجموعة من السلع، أو كيف تغير حجم إنتاجها أو إستهلاكها بمرور الزمن. [1]

– **رقم لاسبيير**: وهو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة الاساس، وهناك صيغتان لهذا الرقم كما يلي:[2]

الصيغة الاولى هي صيغة القياس التجميعي للأسعار :

$$\text{صيغة لاسبير للأسعار} = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} \times 100$$

حيث:

P_n: أسعار السلع في سنة المقارنة.

P_0: أسعار السلع في سنة الاساس.

Q_0: كميات سنة الاساس.

وفي هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى لو تغيرت أسعارها إرتفاعاً أو انخفاضاً.

[1] ابراهيم جواد كاظم ، الأرقام القياسية والمنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية ، مجلة ديالي للعلوم جامعة ديالى ، العدد 7 ،04 أكتوبر 2011 ،العراق، ص 101

[2] صالح العصفور، الأرقام القياسية، سلسلة جبر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 19 ، تموز 2003 ، ص 6

- **الصيغة الثانية** فهي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات

$$\text{صيغة لاسبير للكميات} = \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0} \times 100$$

ويفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة في الفترتين.

- **رقم باشي:**

هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة و له صيغتان كما يلي:[1]

$$\text{صيغة باشي للاسعار} = \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} \times 100$$

$$\text{صيغة باشي للكميات} = \frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} \times 100$$

- **الرقم القياسي الامثل: (رقم فيشر):**

$$\text{الرقم القياسي الامثل للأسعار (فيشر)} = \sqrt{\frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0}} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي الامثل لكميات (فيشر)} = \sqrt{\frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} \times \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0}} \times 100$$

[1] صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص 7

مؤشر أسعار الاستهلاك cpi

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Index Price Consumer) هو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار والخدمات المشترات من قبل المستهلك بين فترة وأخرى، لذا فهو يعبر عن القوة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم، ويستنبط به السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية الوطنية. تعد منهجية حساب المؤشر على حصر السلع والخدمات المهمة ا، لذلك تعتبر دارسات تحديد وتحليل من وجهة نظر المستهلك شهريا لذلك تعتبر دراسات تحديد وتحليل نفقات الأسرة مدخلا عدة أنواع لهذا المؤشر، فمنه العام الذي يطلق عليه (CPI)ومنه لذلك. وهناك الخاص بمناطق Urbanيطلق عليه CPI_U،ومنه الخاص بأنواع محددة من السلع الأساسية Core يطلق عليه CPI_C ،ويهدف لمراعاة خصوصية استهلاك السوق المدروس، كأن تستثنى بيانات الطاقة والغذاء من المؤشر.[1]

مؤشر أسعار الجملة:

إن هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجري التعامل فيها بأسواق الجملة، وقد يشتق هذا الرقم القياسي من عدة أرقام يعبر كل واحد منها عن مستوى أسعار فئة معينة من المواد التي تباع وتشترى في هذه الأسواق كالمواد الصناعية والمواد الغذائية. ويرجع الإختلاف بينه وبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك في أن مؤشر أسعار الجملة يعكس تكلفة الإنتاج وأرباح المنتجين والتجار الجملة فقط. ومن ثم فإن الرقم القياسي للمستهلك أكثر تعبيرا عن تكلفة معيشة المستهلك العادي من مؤشر الجملة .

مؤشر السعر الضمني (PGDP)

ويسمى أيضا مكمش الناتج الداخلي الخام ، يهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا المؤشر بوصفه مؤشرا للإتجاهات التضخمية في الإقتصاد الوطني ويمكن حسابه وفق المعادلة التالية:[2]

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الدخل الوطني الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الدخل الوطني الاجمالي بالاسعار الثابتة}}$$

[1] سامر مظهر قنطنجي ، اذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمي العدد 39 ، 2010 ،ص09

[2] محي الدين الحاج ، دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ،المجلد 21 العدد 01 ، 2005 ص 214 ،215

فإذا كان المؤشر يساوي 100 %دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام لألسعار، أما إذا زاد على 100 %فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام لألسعار بالمقدار الزائد نفسه، وهذا المؤشر يعتبر افضل المعايير في قياس حركة الأسعار لأنه يتضمن جميع الأسعار السلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: ماهية النمو الإقتصادي

نتناول في هذا المبحث دراسة نظرية النمو الاقتصادي بحيث نسلط الضوء على المفاهيم الأساسية التي تحدد ماهيته كظاهرة وتعريفه ومحدداته من خلال تفسير النظريات الاقتصادية المفسرة له وذكر استراتيجياته ونماذجه.

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي

النمو الاقتصادي ، الذي غالبًا ما يُختصر بشكل غير صحيح على أنه مجرد نمو ، هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي حسب المكان بمرور الوقت في حين أن أهمية الناتج المحلي الإجمالي كانت موضع نزاع منذ فترة طويلة للإبلاغ عن التقدم البشري ، لا يزال يُنظر إلى النمو الاقتصادي في بعض الأحيان على أنه هدف مرغوب فيه في حد ذاته ، وليس مجرد مؤشر اقتصادي.

في الواقع ، النتائج الطبيعية الإيجابية للنمو معروفة جيدًا: النمو يسير جنبًا إلى جنب مع زيادة الإنتاج ، وزيادة المعروض من العمالة مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحفز بدوره الإنتاج ، وهذه الدائرة الفاضلة تكثر مع كل زيادة في الإيرادات العامة عن طريق الضرائب ، و جعل من الممكن تمويل السياسات الاجتماعية والصحية والتعليمية. في هذه الحالة ، يؤدي النمو إلى التنمية الاقتصادية والبشرية. للنمو أيضًا دور أدائي: فهو يطمئن المستثمرين ويشجعهم على ضخ السيولة في النظام.

– **يعرف النمو الاقتصادي بأنه:** الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها بإستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم. ويضاف إلى هذا التعريف شرط إستمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن.[1]

[1] حكيمة بن علي دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر (1990 ، 2016) ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 20 / العدد 02 ، 31 /2 / 2020 ص 443

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

إن النمو الإقتصادي يتطلب العديد من العوامل مجتمعة و التي تتمثل في عوامل الإنتاج و التي تهدف أساسا إلى تطوير النظرية العامة للنمو الإقتصادي[1]

1 –توفر الموارد الطبيعية و تنوعها:

كلما كانت الموارد وفيرة و متنوعة قل اعتماد البلد على الخارج في انجاز عملية النمو الإقتصادي، و بالتالي زادت إمكانات تحقيق الإستقلال الإقتصادي، فمن خلال دراسة الموارد المتوفرة في كل بلد يمكن الحكم على مدى قدرة هذا البلد في إنجاز طريق النمو المستقلة بشكل أفضل من غيره.

و يدخل ضمن هذا المحدد مدى ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج في البلد المعني، فكلما كانت الظروف ملائمة تمكن هذا البلد من إنتاج السلع التي تعطي احتياجاته المحلية و تقلل من اعتماده على الخارج، و تعطيه فرصة أكبر لتحقيق النمو الإقتصادي.[2]

2– رأس المال:

يتكون رأس المال الوطني من:

- ✓ رأس المال الإنتاجي :يحتوي على تلك السلع التي تستخدم في عمليات الإنتاج مثل المعدات و الآلات؛
- ✓ رأس المال الاجتماعي : يطلق عليه البنية الأساسية، وهذا يتضمن المنشآت القاعدية كالطرق والسدود والمستشفيات والمدارس؛
- ✓ كمية المخزون من السلع و المواد الأولية.

3–النمو الديموغرافي:

يلعب النمو الديموغرافي عاملا أساسيا في تغيير هيكل العمالة و الذي ينعكس في زيادة نسبة العمالة المحولة لقطاعي الصناعات التحويلية و الخدمات و انخفاض نسبة العمالة بالقطاع الأول مما يساهم في زيادة متوسط الدخل الحقيقي، و يضاف إلى ذلك تناقص معدل الوفيات الذي يعمل على زيادة رقعة الفئة النشطة في المجتمع التي تعتبر خزانا رئيسيا لعنصر العمل و الرأس المال البشري.

[1] محمد طلحة ،قياس أثر التضخيم علي معض التغيرات الاقتصادية الكبري الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي وتسيير والعلوم التجارية 2018 / 2019 ،ص 53 – 57)

[2] حكيمة بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 444

4- الموقع الجغرافي :

تكمن أهمية هذا المحدد في مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى طرق الملاحة الدولية ومدى قربه أو بعده عن الأسواق الدولية و مدى توفر طرق المواصلات البرية والبحرية التي تربطه بالعالم الخارجي لتتاح له إمكانية التصدير والاستيراد مع الدول الأخرى إلى جانب مستوى تطور البلدان المجاورة له اقتصاديا و مدى اختلاف حجمه مع حجمها و طبيعة التوجهات الفكرية و السياسية للأنظمة فيها و التي تؤثر بالنتيجة النهائية في علاقاته معها بالشكل الذي يؤثر في إمكانية التوسع في النشاط الإنتاجي و مدى الصعوبات و التكاليف التي يتحملها البلد من جراء ذلك.

5 -شروط التجارة :

إن التحسن في شروط التجارة و زيادة الانفتاح على الاقتصاد الخارجي من خلال حركة الصادرات و الواردات (المبادلات التجارية) سيعمل على زيادة الدخل المحلي الفعلي و من المحتمل الاستهلاك المحلي الفعلي الذي بدوره يؤثر على النمو الإقتصادي الفعلي من خلال زيادة العملية الإنتاجية و التوظيف المحليين، فمثلا قد يستجيب بلدا مصدرا للنفط للارتفاع في السعر النسبي للنفط بزيادة توظيفه و إنتاجه.

6-**الموارد البشرية** إن الموارد البشرية تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخل كمستلزمات للعملية الإنتاجية، و تلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية النمو الإقتصادي، حيث أن الإنسان هو غاية النمو و هو وسيلته في نفس الوقت.

7-**التكنلوجيا و التقدم التكنولوجي**

التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، و بطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية، و بعبارة أوسع و أشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

7- **الإستقرار السياسي**

يضم هذا المحدد مجموعة من المفاهيم الأساسية و التي تشمل على النصوص : نوعية البيروقراطية، الفساد السياسي و عدم إحترام الحكومة للعقود، و تشير الدراسات الإقتصادية على أن الحفاظ الأكبر على حكم القانون يعمل لصالح النمو الإقتصادي من خلال زيادة جاذبية مناخ الإستثمار للبلد وزيادة الثقة لدى الأعوان و الشركاء الإقتصاديين خاصة الأجانب.

9 –التغيرات في هيكل الإنتاج و الإنتاجية :

إن زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الحيوية من دون تركيز الاعتماد على قطاع معين دون غيره سيعمل ذلك على زيادة الإنتاج كما و نوعا وصولا إلى مرحلة الاعتماد على الذات و تقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على متطلبات المجتمع المختلفة، و تنحصر فعالية سياسات الدولة في تشجيع تدفق الموارد المحدودة للبلد النامي نحو هذه القطاعات التي تتسم بارتفاع انتاجيتها مما يزيد من كفاءة استخدامها.

المطلب الثالث: أنواع النمو الإقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين لنمو الاقتصادي ، نمو شامل ونمو كثيف.[1]

1) النمو الشامل:

هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم)، حتى ولو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه ،وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

2) النمو الكثيف:

ويتحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعلى ذلك فان نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث إذا كان معدل نمو إنتاج دولة ما من السلع والخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي يعني بدوره تحسن في المستوي المعيشي للأفراد وهو ما يعني في المحصلة أن نموا إقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو انتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة.

[1] الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستعمار علي النمو الإقتصادي في الجزائر منذ 1993 ، جامعة محمد حيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2017 / 2018 ص 37

المطلب الرابع: نظريات النمو الإقتصادي

اجتهد علماء الاقتصاد منذ بداية الثورة الصناعية الأولى ليقدموا شروحا منهجية لأسباب النمو، و ليتبينوا أسباب تباطؤ هذا النمو في بعض الأحيان و في بعض الدول رغم تسارعه في أماكن أخرى، وقد طرحت نظريات غاية في التنوع، و التي سنتطرق إلى أهمها في هذا الجزء من الفصل و هذا حسب تسلسلها الزمني حسب تطور النظام الإقتصادي العالمي.

1-النظرية الكلاسيكية للنمو الإقتصادي:

عرف الاقتصاديين الكلاسيكيين بالإختلاف و تعدد الأراء إلا أن ظاهرة النمو عرفت إتفاقهم فقد عملوا على النمو طويل الأجل و من أبرز أفكار النظرية الإقتصادية ما يأتي:

إعتقد الكلاسيكيون أن النمو دالة لعدة من العوامل و بضبط المذكورة سابقا تحت عنوان محددات النمو الإقتصادي و إعتبروا بعضها كثوابت كالموارد الطبيعية و الباقي متغير و يعتقدون أن النمو يتحقق بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس العام يعتمد على الأرباح و التقدم التكنولوجي من خلال تكوين رأس المال وبالتالي الأرباح هي محقق لتراكم رأس مالي .[1]

2-النظرية الكينزية للنمو الإقتصادي:

أشهر نماذجهم هو نموذج (هارود دو مارد) و يؤكدون على أن الإدخار و رأس المال أساس عملية النمو الإقتصادي حيث أن معدل النمو الإقتصادي في أي دولة يتم قياسه بمعدل النمو للدخل الوطني و هذا الأخير يتحدد بنسبة إدخار المجتمع من الدخل الوطني.[2]

3-النظرية النيوكالسيكية للنمو الإقتصادي:

و أصحاب هذه النظرية هم روبرت سولو سوان و ميد و نذكر:[3]

نموذج سولو سوان: هناك ثلاث عناصر أساسية لهذا النموذج:

- ✓ قوة العمل؛
- ✓ الناتج الفردي، إنتاج السلع الاستهلاكية و الإنتاجية؛
- ✓ كمية رأس المال المتاح؛

[1] رميسة اقشيش، مرجع سبق ذكره، ص19
[2] رميسة اقشيش ، مرجع سابق، ص ص 19-20
[3] نفسه، ص ص 19-20

ونجد أن الهدف الأساسي من هذا النموذج التأكيد علي كيفية الإنتاج والاستهلاك لكل عامل من عوامل النمو مثلا النسبة بين رأس المال والعمل تتغير بمرور الزمن كما أن النموذج يؤكد أنه في غياب الإنتاجية الاقتصاد مصيره الاستقرار في الأجل الطويل ويكون لكل المردود الاقتصادي والاستهلاك والمخزون الرأس مالي عامل الثبات علي طول الزمن.

نموذج ميد: حاول الدكتور (جوهان ميد) أن يوضح مدي أهمية إمكانية تحقيق النمو المتوازن لفرضيات النظام الإقتصادي الكلاسيكي واعتمد بناء النموذج علي إنتاج مختلف السلع في المجتمع ويعتمد على أربعة عناصر:

- ✓ المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات؛
- ✓ الكمية المتاحة من قوة العمل؛
- ✓ الكمية المتاحة الاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى؛
- ✓ عامل الزمن المؤثر خلال الفترة.

4-النظرية الحديثة للنمو الإقتصادي

ان الفجوة الموجودة في النظريات السابقة والتي اعتمد عليها رواد هذه النظرية هي استحالة تحقيق الاستقلالية في عناصر النمو الرئيسية لسبب اعتمادها علي فرضية المنافسة الثابتة كما أن الاقتصاديين حديثا إتجهو نحو التنمية المحققة مما دفعهم الي البحث في نماذج جدة وصنفت بنماذج النمو الداخلية وهي نماذج تعكس صورة لظاهرة النمو المحمي ذاتيا .حيث أن (رومر) أكد أن تزايد معدل الادخار مرتفع مع ارتفاع إنتاجية المعرفة المتراكمة وحجم اقتصاد كبير مع تبني السياسة الاقتصادية أسلوب ملائم لتحفيز الادخار من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الإقتصادي في الأجل الطويل وهنا يأتي اختلاف مع أصحاب النظريات السابقة وعلي رأسهم (سولو) فهم يسعون لتحقيق نمو متوازن الا انه عارض مؤقتا اما (رومر) فنموذجه يسعي لتحقيق نمو طويل الأجل اذا فإن المتغير الأساسي في نموذج (رومر) هو أثر الوقت حيث كان سابقا مؤقتا اما في نموذج (رومر) فهو دائم .[1]

[1] رميسة اقشيش ، مرجع سابق، ص 20

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي

على مدى العقود القليلة الماضية ، كانت دراسة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي تلقى اهتماما واسعا من الخبراء الاقتصاديين و محافضي البنوك المركزية، و في كل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على وجه تحديد مسألة ما اذا كان التضخم مفيدا للنمو الاقتصادي أو ضارا له.

المطلب الأول: الكلاسيك العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي

في معتقدات الكلاسيك أن مخرجات الإقتصاد(الناتج y لا يتم تحديدها عن طريق خلق النقود، بل من قبل وظيفة الإنتاج في المدى القصير، حيث وظيفة الإنتاج يتم التعبير عنها بالعوامل التالية كما في المعادلة الموالية: [1]

$$F = Y(T.K.L)$$

وفقا لهذه المعادلة الناتج يتحدد من خلال تفاعل (رأس المال، العمل، الأرض)، وبالتالي النمو الإقتصادي يتحدد من خلال عوامل حقيقية، كما أشار آدم سميث أن أهم عامل مؤثر في النمو هو الإدخار وبالتالي الإستثمار .

المطلب الثاني: تفسير كينز العالقة بين التضخم والنمو الإقتصادي

فسر كينز العالقة بين التضخم والنمو الإقتصادي وفقا لنموذجه الذي يتألف من منحنيات العرض والطلب كمايلي:

العالقة بين التضخم والنمو الإقتصادي تكون إيجابية في حالة عدم بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، لما يزداد الطلب ترتفع معه الأسعار مما يشجع المنتجين على زيادة إنتاجيتهم (زيادة النمو) نتيجة إرتفاع أسعار منتجاتهم، لكن سرعان ما تصبح العالقة بين التضخم والنمو الإقتصادي عكسية عند بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، حيث يزداد الطلب دون أن تقابله زيادة في العرض (النمو) مما يرفع المستوى العام للأسعار .

المطلب الثالث: تفسير النقديين العالقة بين التضخم والنمو الإقتصادي:

فسر النقديين العالقة بين التضخم والنمو الإقتصادي وفق فريدمان من خلال منحنى فيليبس، التضخم يقوي النشاط الإقتصادي لو أنه كان غير متوقع من خلال تفاجئ أسعار منتجاتهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف و بهذا يعمدون إلى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي النمو الإقتصادي وهذا يتحقق على المدى القصير فقط. ولكن عندما يكون التضخم متوقعا يعني ذلك أن البطالة عند مستواه الطبيعي ومنه لا تكون مبادلة بين التضخم والنمو في الأجل الطويل.

[1] حكيمة بن علي ، مرجع سابق ، ص 444 .

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على الإطار النظري لظاهرة التضخم فيما تشمل العديد من المفاهيم و التعريفات غير موحدة رغم إجماعهم على أن التضخم هو إرتفاع في المستوى العام لأسعار و إنخفاض في قيمة النقود بسبب فائض الطلب من السلع والخدمات بما يفوق العرض ، كما إتضح في هذا المبحث الأول أن لتضخم عدة آثار سلبية تلقي بضلالها على الحياة الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين، كما أن طرق قياس التضخم تعددت وذالك من أجل التنبؤ بأضراره و محاولة السيطرة عليه ، كما أننا تطرقنا في المبحث الثاني إلى النمو الإقتصادي حيث إهتممنا بمحدداته و لعل من أهمها رأس المال البشري كونه العنصر المستفيد من النمو و تطرقنا في هذه الدراسة بنظريات المفسرة للنمو الإقتصادي مع إختلاف أراء الإقتصاديين، وفي آخر هذا الفصل تطرقنا إلى معرفة العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي بنسبة إلى فكر الإقتصاديين، حيث توصلت إلى نتائج متباينة ففي معتقد الكلاسيكي أن مخرجات الإقتصاد لا يتم تحديدها عن طريق خلق النقود بل من قبل وظيفة الإنتاج، أما بنسبة إلى تفسير أن العلاقة تكون إيجابية في حالة عدم بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل، و من حيث تفسير النقديين العالقة التضخم يقوي النشاط الإقتصادي لو أنه كان غير متوقع من خلال تفاجئ المنتجين بإرتفاع أسعار منتجاتهم بصورة أسرع وكان لبعض الباحثين رأي آخر و هذا بإعتبار أن هذه العلاقة هي علاقة غير خطية من خلال نموذج العتبة و هذا الإختلاف راجع على عينة الدراسة و الفترة الزمنية و محل الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية التي تضمنها الفصل الأول حول التضخم و النمو الإقتصادي، سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للقيام بدراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2021/1990

فبعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (التضخم والنمو الإقتصادي) سنحاول تطبيق الدراسة القياسية على معطيات الإقتصاد الجزائري، مع الإعتماد على المعايير الإقتصادية المحددة إنطلاقا من النظريات الإقتصادية و المعايير الإحصائية ،وتقدير العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة تحليلية حول أثر التضخم حول النمو الإقتصادي

المبحث الثاني: تقدير العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي.

المبحث الأول: دراسة تحليلية حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي

المطلب الاول : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

تمكنت الجزائر من استرجاع النمو الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية المسجلة. ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية تم تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية. حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو5.1 % وفائض في الميزان التجاري واستطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي اصبح في حدود5% وزيادة احتياطات من خلال النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من سنة 1987. باستثناء سنة 1989 أين تم تسجيل نموا قدره 3.4 ونموا بمعدل 1,8 % سنة 1992. وفي المقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1,1% مما يعكس مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج. بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما أن النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من المواد الأولية جراء انخفاض أسعار البترول. وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن. وقد ترتب على ذلك صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى سوء التسيير والتنظيم .تدني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الجزائري وذلك ما نوضحه من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 01: تطور معدلات النمو الاقتصادي (قطاع الحروقات وخارجه 1995-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدات النمو%	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2
قطاع المحروقات						4.4	3.6	6	4	6.1	4.9
خارج قطاع المحروقات						3.5	3.1	-1.3	5.7	1.7	0.8

Source: Data base World Bank

بمقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول أعلاه. نلاحظ أن هناك نمو إيجابي خلال الفترة 1995-1998 حيث بلغ معدل متوسط 3,2% ثم تراجع عام 1997 إلى 1.1% ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 بـ 5.1% ثم انخفض إلى 3.2% و 2,2 % سنتي 1999 و 2000 على التوالي. غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج. حيث يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

[1] مولاي بوعلام، محمد سفير، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، مجلد12، العدد02، 2019، ص 697

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين. وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية. بعد اعتماد الجزائر على برنامج التصحيح الهيكلي. حيث استفادت الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار. 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة. و5,5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية"
- الارتفاع المزدوج في الكميات والأسعار في قطاع المحروقات:
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج. حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي الذي ساهم في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996 على عكس القطاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج. وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات مقارنة بمثيلاتها خارجه كانت بالأساس نتيجة تطور سعر النفط الجزائري الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

إن هذه النتائج المحققة خارج قطاع المحروقات تعود إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، مما أثر على مرونة العمالة التي ارتفع حجمها بشكل خاص في القطاع العمومي.حيث اقتربت فها الإنتاجية من الصفر. وتمثل قطاعات الفلاحة. الخدمات، الأشغال العمومية والصناعة أهم القطاعات المكونة للقطاع العمومي. حيث كانت معدلات نموها متباينة جدا وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 02: الجدول:معدلات النمو القطاعي خارج المحروقات خلال الفترة1995-2000

القطاع/ السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15	23.9	-13.5	11.4	2.7	-5
البناء والأشغال العمومية	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1
الصناعة	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6	-1.3
الخدمات (عامة وخاصة)	6.8	6	5.4	7.9	5.7	5.1

Source: Data base World Bank.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الهيكلي نتيجة لتراجع معدلات النمو فيه بسبب غلق. تصفية وخصخصة العديد من المؤسسات لعدم قدرة الدولة على تغطية عجز هذه المؤسسات المتوالي، والذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي ككل. بسبب امتداد عجز عرض السلع الغذائية إلى المنتجات الصناعية كتلك الخاصة بفروع الصناعات الحديدية. المعدنية. الميكانيكية وصناعة الجلود والنسيج والأحذية. باستثناء الصناعات الغذائية والمطاط والبلاستيك التي سجلت انتعاشا. والتي يعزى لها تحقيق نمو القطاع الصناعي ب8,4% سنة 1998.

[1] مولاي بوعلام، محمد سفير، مرجع سبق ذكره، ص697

وعلى العموم فإن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة، 1998-1998 بلغ متوسط 1,4% وإن كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاحات من حيث ارتفاع البطالة. انتشار الفقر، وزيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي.

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية في الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة. والجزائر كغيرها من هذه الدول تهدف من خلال زيادة الإنفاق العام عبر هذه البرامج إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للسكان. وبغرض توضيح السياسة التوسعية في الإنفاق العام خلال فترة البرامج التنموية نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة 2001-2021

السنة	النانتج الداخلي الخام	الانفاق الحكومي	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام%
2001	4260.8	1321.0	2514.0	5	1.6	2.59
2002	4541.9	1550.6	2683.1	5.2	3.7	4.7
2003	5266.8	1690.2	2987.9	5.9	8.8	6.9
2004	6127.5	1891.8	3362.3	6.2	3.3	5.19
2005	7498.6	2052.0	3652.8	5.8	4.7	5.09
2006	8514.8	2453.0	41411	5.6	5.8	2
2007	9366.6	3108.5	4744.9	6.3	2.5-	3
2008	11043.7	4191.0	5392.2	6.1	0.9-	2.4
2009	9968.0	4246.3	6143.1	9.3	2.3-	2.4
2010	11991.6	4466.9	7063.5	6.3	2.2-	3.3
2011	145119.8	5853.6	8423.1	6.2	3.3-	2.5
2012	15843.0	7058.1	9502.8	7.2	3.4-	2.7
2013	16569.3	6024.2	11601.3	7.1	5.5-	2.8
2014	17205.1	6980.2	12347.3	5.6	0.6-	3.8
2015	16702.1	7656.3	13578.4	5.0	0.2	3.7
2016	17406.8	7297.5	14499.5	2.2	7.7	3.2
2017	18906.6	7389.3	14934.1	2.2	-2.4	1.4
2018	20452.3	8223.8	1109.4	3	-6.4	1.2
2019	20501.1	8571.2	1162.4	2.7	-4.9	1
2020	18383.8	7856.5	1153.5	-3.9	-10.2	-5.1
2021	22021.5	8205.2	1272.5	2.4	10.3	3.5

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2006-2010- ، 2014- 2017 ، 2018-2021

وإحصائيات البنك العالمي بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2021 حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له وهو مسجل عام 2006 و6,9 كأعلى مستوى له وهو مسجل عام 2003 ويعود السبب في ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، أما النمو خارج المحروقات فقد سجل أرقاما متواضعة إلى حد ما خلال البرنامج الأول. في حين سجل أعلى نسبة سنة

2009 ب 9.3% ونفسر هذا الأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو. أما سبب الارتفاع خلال 2010-2013 فيرجع لارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية. وإلى الانخفاض المسجل في مساهمة قطاع المحروقات بعد أزمة الرمن العقاري التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية وبداية ظهور الأزمة العالمية التي أثرت على البلدان النفطية،

كما يتضح من خلال الجدول السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام. حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام. فبفضل الإنفاق الحكومي خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسنا خلال الفترة إذ ارتفع من 2,59% سنة 2001 إلى 5.9 % سنة 2004 فيما سجلت أعلى نسبة سنة 2003 ب 6,9 % وقد بلغ متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة. 484% وخلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ونتيجة لزيادة الإنفاق العام فقد سجلت زيادة في الناتج الداخلي الخام من 7498,6مليارد ج سنة 2005 إلى 11043,7 مليار دج سنة 2008 فيما عرفت سنة 2009 انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ 1075,7مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية وانخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي حيث تأثرت الجزائر بانخفاض عائداتها من الصادرات النفطية. وهو واضح من خلال التراجع المسجل في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض ب2,5% في 2006 . ثم عاود الإنتعاش مجددا في 2009 سجل 6% لكن عاد من جديد ليسجل قيم سالبة خلال الفترة 2010 إلى 2013 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول. وكذا

انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي) . وتحقق متوسط لنمو الناتج الداخلي الخام قدره 2,98% خلال فترة هذا البرنامج 2005-2009 مع استمرار تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، خلال الثلاث سنوات الأولى من برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 فقد استمرت الحكومة في نهجها بزيادة الإنفاق وهو ما ساهم برفع قيم الناتج الداخلي الخام حيث سجل معدل نمو الناتج قدره 3,3% سنة 2010 و 2,5% سنة 2011 مع زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، نتيجة لهذه البرامج التي تميزت بزيادة الإنفاق العام. سجل تحسن في بعض مؤشرات الاقتصاد الكاي حيث انخفضت

معدلات البطالة وتم تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة عوائد الصادرات النفطية. إذ بلغت احتياطات الصرف عام 2012 قيمة 190,66 مليار دولار. كما سجل صندوق ضبط الموارد تدفقات مالية وصلت إلى 2535 مليار دج خلال نفس العام. وبالنظر إلى هيكلة قطاعات الاقتصاد الجزائري يظل قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري من خلال الأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع ونسبة مساهمته في مجمل الصادرات التي لا تقل عن 97% ولا تزال إيرادات هذا القطاع إحدى المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام في الجزائر. وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2017-2000

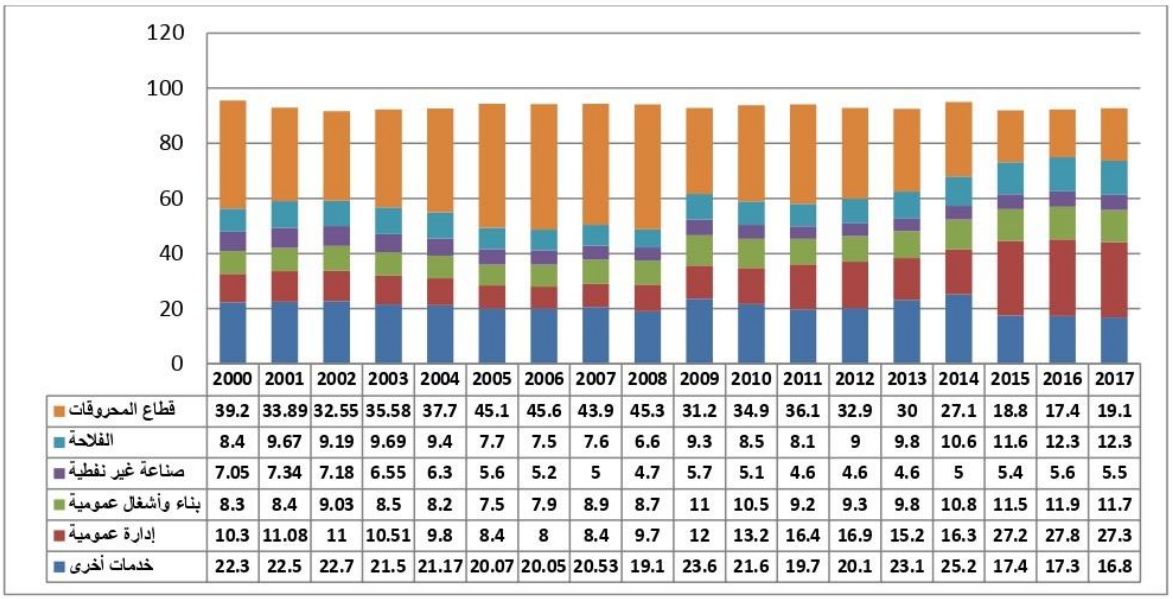

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع المحروقات	39.2	33.89	32.55	35.58	37.7	45.1	45.6	43.9	45.3	31.2	34.9	36.1	32.9	30	27.1	18.8	17.4	19.1
الفلاحة	8.4	9.67	9.19	9.69	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.5	8.1	9	9.8	10.6	11.6	12.3	12.3
صناعة غير نفطية	7.05	7.34	7.18	6.55	6.3	5.6	5.2	5	4.7	5.7	5.1	4.6	4.6	4.6	5	5.4	5.6	5.5
بناء وأشغال عمومية	8.3	8.4	9.03	8.5	8.2	7.5	7.9	8.9	8.7	11	10.5	9.2	9.3	9.8	10.8	11.5	11.9	11.7
إدارة عمومية	10.3	11.08	11	10.51	9.8	8.4	8	8.4	9.7	12	13.2	16.4	16.9	15.2	16.3	27.2	27.8	27.3
خدمات أخرى	22.3	22.5	22.7	21.5	21.17	20.07	20.05	20.53	19.1	23.6	21.6	19.7	20.1	23.1	25.2	17.4	17.3	16.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008 ، 2014 و 2017.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام استمرت في الارتفاع منذ عام 2001 حتى عام 2006، حيث قفزت من 33,89% عام 2001 إلى 45,6% عام 2006 باستثناء عام 2002 أين بلغت 32,55% متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط وعلى عائدات تصدير المحروقات وعلى الاستثمارات، ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال السنتين المواليتين، ولكن الملاحظ بعد سنة 2008 عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مستويات منخفضة عما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية.

ومقارنة مع القطاعات الأخرى يبقى قطاع المحروقات مسيطر ومهيمن ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، فخلال سنة 2012 بلغت مساهمة قطاع المحروقات 32,9% من الناتج الداخلي الخام أي 5208,4 مليار دج فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ما نسبته 60% من الناتج الداخلي الخام أي ما مقداره 9502,8 مليار دج فيما كانت قيمة الناتج الداخلي الخام 15843 مليار دج.

الشكل (02): إجمال الناتج الداخلي من حيث الحجم

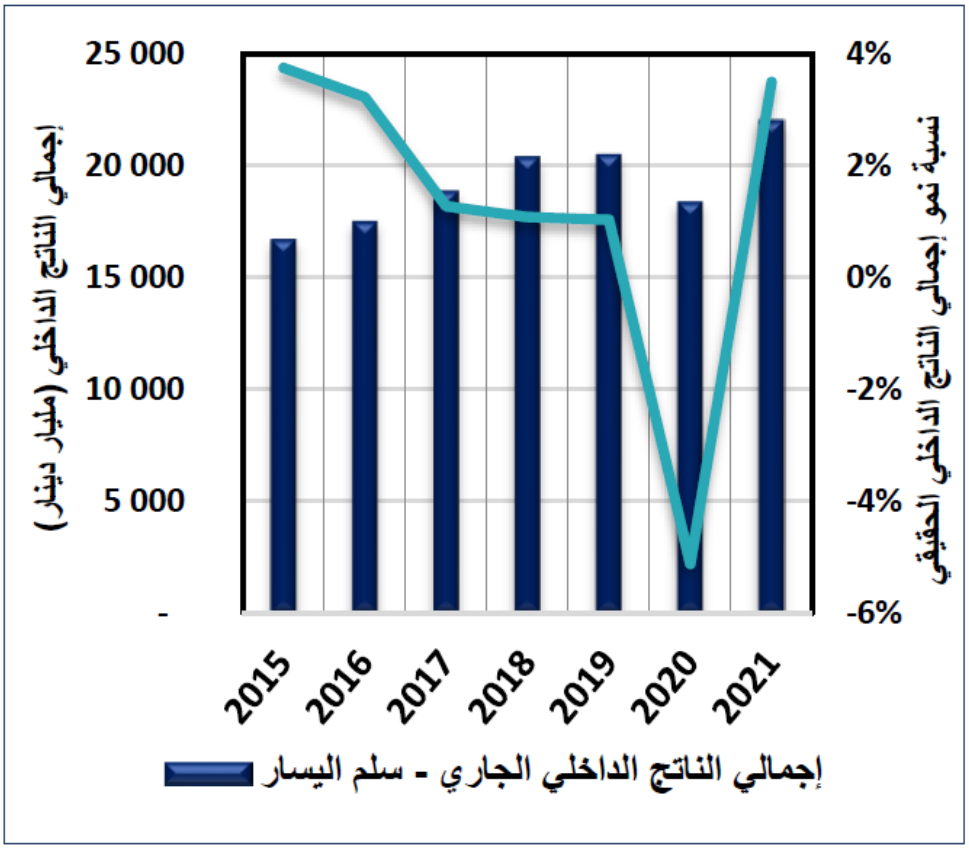

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، تطور الاقتصاد النقدي للجزائر

شهدت النشاط الاقتصادي، بعد تراجع غير مسبوق في الناتج الحقيقي بنسبة 6% سنة 2020، انتعاشا ملحوظا في سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية، اذاتعدى إجمالي الناتج الداخلي بالقيمة الحالية لسنة 2021 مستواه ما قبل لأزمة مسجلا 22021.5 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 19.8% في سياق تضخمي أين بلغ مخفض اجمالي الناتج الداخلي 15.7% الذي نتج عنه بلوغ اجمالي الداخلي الحقيقي 3.5% .

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر

عرفت معدلات التضخم قيما مرتفعة مع بداية التسعينات ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 0,3 عام 2000 والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2000).[1]

الشكل (03): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1991-2000)

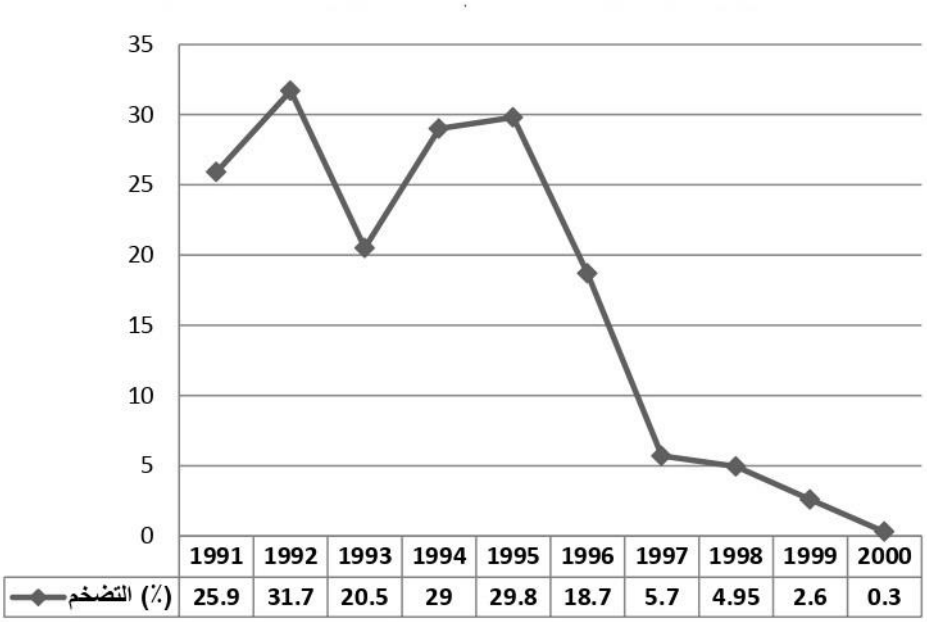

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم (٪)	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	4.95	2.6	0.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Data base World Bank

الملاحظ على معدلات التضخم أنها كانت في ارتفاع مطرد مع بداية الفترة حيث ارتفعت من 25,9% إلى أن وصلت حوالي 31,7 % كأقصى حد له سنة 1992. ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغت في سنة 1996 معدل 18,7 % ، لتعرف تراجع مهم بلغ 5.7 % سنة 1997 وتستمر في الانخفاض إلى 2,6% سنة 1999 إلى أن بلغت رقم قياسي قدر بـ 0,30 % عام 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. ويعتبر انخفاض معدلات التضخم مؤشر إيجابي على تحسن الوضعية الاقتصادية، وهذا ما يوحي بأن الحكومة الجزائرية خطت خطوة عملاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعدما كان المعدل 20,5% في بداية تطبيق البرنامج انخفض إلى 5 % في نهاية البرنامج. وهذا بفضل تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري.

[1] مولاي بوعلام، محمد سفير، مرجع سبق ذكره، ص702

والتعديلات التي مست أسعار السلع المدعمة ومستوى الأجور والتي كانت أثارها الاجتماعية مؤلمة عكس أثارها الاقتصادية من ناحية المؤشرات الكلية.

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوى العرض والطلب. فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلا أن الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية. فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب. نظرا للزيادة السكانية من جهة وجمود مرونة القطاعات المنتجة في الاستجابة للزيادة في الطلب لأسباب هيكلية من جهة أخرى، مما يترتب عنه زيادة صافية في الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك ومنه زيادة الاستهلاك. حيث أن الأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة. ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه عام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر وهذا ما يلاحظ من خلال الشكل التالي:

الشكل (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

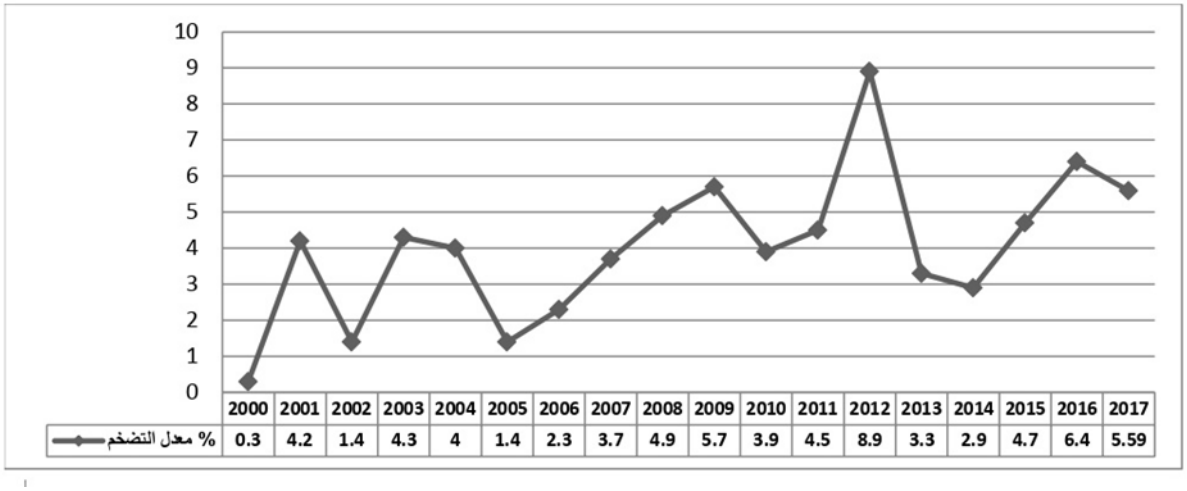

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.7	6.4	5.59

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية .

الشكل (05): متوسط التضخم السنوي للأسعار عند الاستهلاك والمساهمة حسب فئات السلع: على المستوى الوطني والجزائر الكبرى.

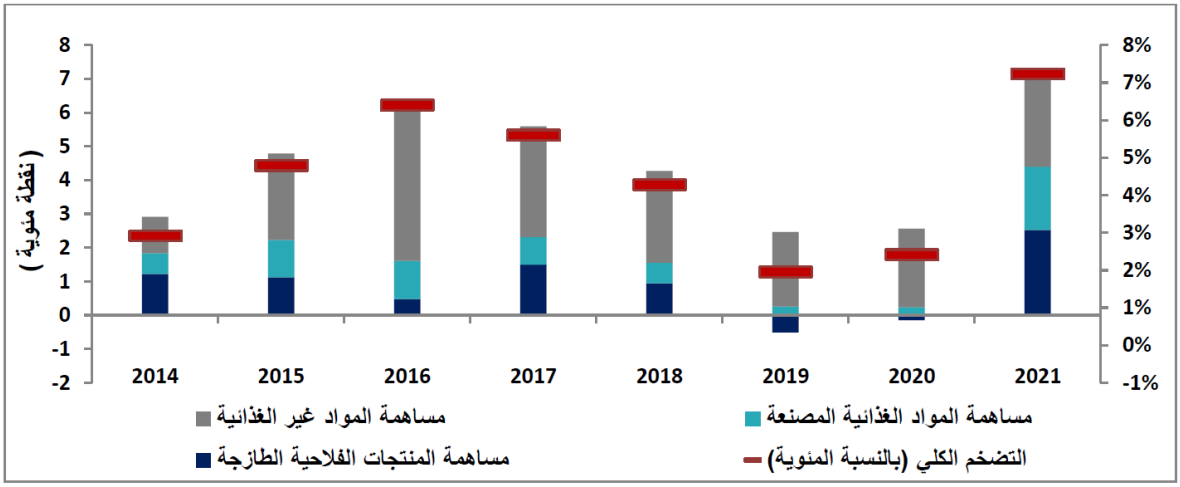

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، تطور الاقتصاد النقدي للجزائر

وصل الانخفاض في معدل التضخم إلى 0,3 % سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وتفسيرات أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات. اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية. تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة.

الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط. كما عرفت معدلات التضخم تذبذبات في قيمها خلال الفترة كما يمكن تفسير عودة ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بسب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم. إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر

يمكن حصرها في ثلاث مصادر وهي: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي العام. الزيادة في تكاليف الإنتاج. (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور) وزيادة الكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل التضخم من 1.4% عام 2002 إلى 4.3% عام 2003 ثم انخفض فجأة عام 2005 إلى 1,4%. وقد استمرت معدلات التضخم في الارتفاع – عدا عام 2010 أين انخفض هذا المعدل إلى 3.9% بعدما بلغ 5.7% عام 2009 إلى أن بلغت مستوى 8.9% عام 2012.

وفي سنة 2014 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث سجل 2,9% مقابل 3.3 % في 2013 ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 الذي ارتقب معدل للتضخم بنسبة 3.9 % ، وإن

المنحنى التنازلي مكسب للاستقرار النقدي. وذلك بفعل التسيير الجيد للسياسة النقدية، ولكن سجل ارتفاعا سنة 2016 بمعدل 6,4 %.

المطلب الثالث: تحديد عتبة التضخم في الجزائر

1. مفهوم عتبة التضخم

إن الاثار المترتبة على استهداف التضخم تطرح بعض الاسئلة الاساسية، التي تبحث عن المستوى الذي يهدد فيه التضخم النمو الاقتصادي، أو على **أي مستوى من التضخم تصبح العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي إيجابية او سلبية؟ وهل مستوى عتبة التضخم مماثل للبلدان النامية والمتقدمة؟**

إن الاجابة على هذه الاسئلة تتوقف على طبيعة الاقتصاد وهيكله وتختلف من بلد الى آخر وقد تم طرحها في عدة دراسات.[1]

يمكن تعريف مستوى عتبة التضخم بأنها **نقطة انعطاف التي يكون نمو الناتج ليس أمثلا**، وقد أظهرت الدراسات القياسية أن معدلات التضخم في مستوى أعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي.[2]

ويعتبر مفهوم عتبة التضخم من المفاهيم الحديثة في الفكر الاقتصادي، فقد قام بعض علماء الاقتصاد، بدراسة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي وذلك لمحاولة فهم طبيعة العلاقة بينهما. وعلى الرغم من أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لاتزال غير حاسمة الى حد ما فهناك العديد من الدراسات تؤكد وجود اما علاقة ايجابية او سلبية بين هذين المتغيرين الرئيسين للاقتصاد الكلي، ومن بين هذه الدراسات Tobin, Mundell(1965) ويطلق عليه أثر توبين ومندل ، ودراسة (Gillman 2002) و(2004) Sweidan و Thirlwall and Barton(1971) و Mallik and Chowdhury (2001) وغيرهم، وجدو أن هناك علاقة ايجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي أي ان زيادة معدل التضخم يؤدي الى زيادة تراكم راس المال، حيث يصبح محفزا للنمو وذلك لابتعاد المستثمرين عن الاستثمارات النقدية بسبب ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة، والتوجه نحو الاصول الثابتة والسلع الحقيقة لحفاظها على قيمتها مما يحفز معدلات النمو الاقتصادي[3]

في حين وجدت دراسات اخرى ان هناك علاقة عكسية ومن بين هذه الدراسات Barro(1991) حيث أجرى دراسة مقطعية لأكثر من 100 دولة لتقدير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وجد ان هناك علاقة عكسية ولكنها ضعيفة بين هذين المتغيرين. وهناك دراسة أخرى مماثلة قام بها

[1] Doyin salami, lkechukwu kelikume, an Estmation of inflation threshold for Nigeria 1970-2008, international review of business research papers,vol 6. Nombre 5. Nov. 2010.pp.375-376

[2] يوسفات علي، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009، مجلة الباحث، عدد 2012/11، ص68

[3] Christian R.k.Ahortor, Adedapo Adenekan and William Ohemeng, An Estimaite of Inflation Threshold in the WAMZ : The Case of Ghana and Nigeria, West African Journal of Monetary and Economic Integration, p159

Burdekin(1994) لعينة تتكون من عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة، ولكن حجم هذا التأثيرات كانت أكبر كثيرا في حالة الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية.[1]

إن ما شجع الاقتصاديين البحث في هذا الموضوع هو ادراكهم لأهمية معرفة قيمة هذه العتبة، حيث انها تمثل الحد الذي يجب ان يراقبوه جيدا للتأكد من عدم تجاوز معدلات التضخم له، حيث سيكون له اثار سلبية في حال تجاوزها، وحتى في حال تجاوزت معدلات التضخم قيمة هذه العتبة فانهم سيكونون على علم بذلك ويقومون باتخاذ السياسات اللازمة لتجنب الاثار السلبية الناجمة عنه[2]. وهناك من نادى بعدم وجود علاقة أصلا بين التضخم والنمو الاقتصادي، منهم (Sidrauski, 1967).

يعتمد أغلب الاقتصاديين في تحديد وجود عتبة للتضخم على ملاحظة معدلات التضخم لفترة معينة وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي في نفس الفترة ومن ثم ادخالها في نماذج قياسية معينة تم تطويرها للتوصل الى النتائج المرجوة.

[1] محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد1، 2001، ص 138.

[2] خليل أحمد النمروطي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية-غزة، ص23.

المبحث الثاني: تقدير العلاقة بين معدلات التضخم معدلات النمو الاقتصادي

المطلب الاول: اختبار التكامل المشترك (جوهانسون):

1. فترة الدراسة والبيانات المستخدمة:

إن أول خطوة في الدراسة القياسية لأثر معدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر هي تحديد المتغيرات التي يتشكل منها النموذج، حيث تعتمد دراستنا على متغيرين أساسيين، المتغير الاول **النمو الاقتصادي** وهو المتغير التابع، والمتغير الثاني **التضخم كمتغير مستقل** ، والجدول التالي يلخص رموز المتغيرات محل الدراسة التي تم استعمالها في تقدير المعادلات الاحصائية :

الجدول رقم 04: التعريف بمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغيرات	الرمز
1	التضخم	**INF**
2	معدل النمو	**PIB**

المصدر: من إعداد الطاليبتين

لدراسة هذه العلاقة ، سنعتمد على معطيات وبيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مصادر رسمية ذات الاختصاص تتمثل في تقارير وبيانات وزارة المالية وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، وذلك خلال المدى الزمني الممتد من (1990– 2021) وهذا للاعتبار التالي:

أن مرحلة التسعينيات شهدت تحولا كبيرا من حيث التوجه الاقتصادي، إذا كرس قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض مكانيزمات اقتصاد السوق، فقد أحدث تغيرا واسعا في مجال تنظيم المؤسسات النقدية والمالية وأعطى نظرة مختلفة تماما عن النظام الذي ساد قبل صدور هذا القانون باعتبار أنه منح صلاحيات مطلقة لبنك الجزائر وجعلها مستقلة عن السلطة السياسة، واشتملت مهامه إلى جانب إصداره للنقود في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.[1]

[1] نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية الصندوق النقد الدولي، دار بلقيم، الجزائر،2011 ، ص ص 232- 233

2. إختبار جذر الوحدة:

أ. الاختبارات البيانية:

- **سلسلة معدل التضخم:**

الشكل رقم 06: يوضح خصائص عدم استقراريه سلسة التضخم 1990-2021

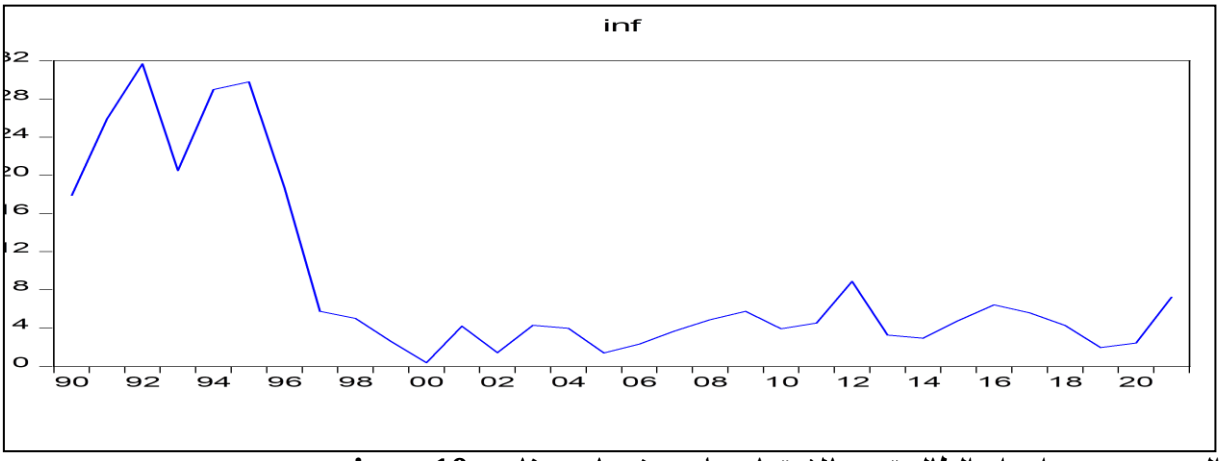

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

- **سلسلة النمو الاقتصادي:**

الشكل رقم 07: يوضح خصائص عدم استقراريه سلسة النمو الاقتصادي الجزائري 1990-2021

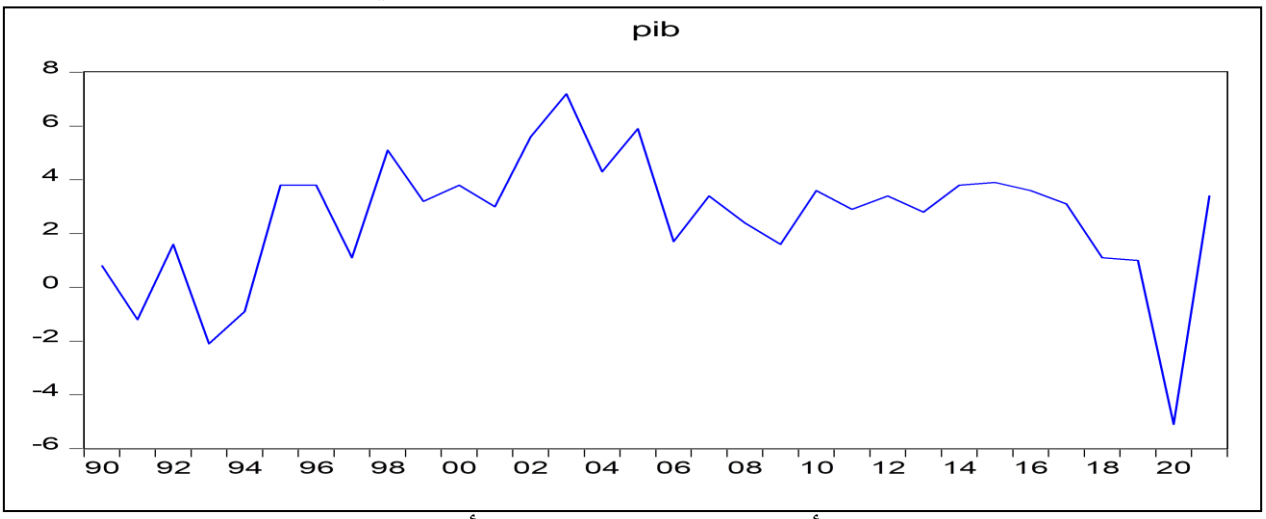

من خلال المنحنين السابقين يتبين أن السلاسل غير مستقرة، وللتأكد سنعتمد على اختبار **(ADF):**

الجدول رقم 05: اختبار جذر الوحدة ADF عند المستوى الأصلي (عند مستوى دلالة 5%)

المتغيرات	بحد ثابت Intercept			بحد ثابت واتجاه زمني Trend and intercept			بدون حد ثابت واتجاه زمني None		
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار
INF	1.660	2.960	غير مستقرة	1.733	3.562	غير مستقرة	1.491	1.952	غير مستقرة
PIB	2.192	2.963	غير مستقرة	3.741	3.562	مستقرة	1.153	1.952	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبيتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10 (ملحق رقم01، 02)

يلاحظ من النتائج أن السلسلة للمتغير التضخم غير مستقرة عند المستوى (I_0)، لان القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أما سلسلة النمو الاقتصادي فهي غير مستقرة أيضا، باستثناء عند النموذج الثاني **(intercept Trend and)**. فهي مستقرة، وهذا ما يؤكد قبول فرضية احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة عند المستوى الأصلي، ومنه سيتم الانتقال إلى الاختبار عند مستوى الفرق الاول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: اختبار جذر الوحدة ADF عند الفرق الاول (عند مستوى دلالة 5%)

المتغيرات	بحد ثابت Intercept			بحد ثابت واتجاه زمني Trend and intercept			بدون حد ثابت واتجاه زمني None		
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار
INF	5.522	2.963	مستقرة	5.586	3.568	مستقرة	5.526	1.952	مستقرة
PIB	8.906	2.963	مستقرة	9.069	3.568	مستقرة	9.100	1.952	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبيتين بالاعتماد على (الملحق رقم03، 04)

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة **ADF** يتضح أنه عند الفروق الأولى (I_1) تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند كل من المتغيرين سعر التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، لان القيم المحسوبة لإحصائية **ADF** اكبر من القيم الجدولية عند عتبة 5% ، مما يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة وبالتالي

استقرار السلاسل الزمنية وبالتالي ننتقل إلى الاختبار الموالي والمتمثل في اختبار فرضية التكامل المشترك والتي تعد الاستقرارية من الدرجة الأولى من أول شروطه.

سنعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار جوهانسون، لتقدير العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي الجزائري، وقبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الابطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها : Schwarz، Akaik، Hannan and Quinn، Final Prediction Error، LR.[1] والنتائج ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم07: المعايير المعتمد لتحديد فترة الابطاء المثلى.

فتـــــــرة الابطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-154.7989	NA	170.3780	10.81372	10.90802	10.84325
1	-147.6428	12.83169*	137.2475*	10.59605*	10.87894*	10.68465*
* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار						

المصدر: من إعداد الطاليبتين بالاعتماد الملحق رقم 05على مخرجات برنامج eviews 10

يتم اختيار فترة الابطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ان فترة الابطاء المثلى وهي**1**.

نقوم بإجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون حيث تعتبر هذه الطريقة من انسب الطرق للعينات الصغيرة وتم القيام بهذا الاختبار على متغيرات النموذج محل الدراسة، باستعمال اختبار الأثر (λ_{trace}) ، واختبار القيم الذاتية العظمى (λ_{max}) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج. وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدولين التاليين:

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 247

الجدول رقم 08: نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الاثر)

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الاثر	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال/**Prop
لا شيء *	0.635228	40.82884	15.49471	0.0001
على الاكثر واحد *	0.329283	11.58281	3.841466	0.0007
يشير اختبار الاثر إلى وجود 2 علاقات تكامل عند مستوى معنوية 0.05				
*تدل على رفض الفرضية عند مستوى معنوية 0.05				
** احصائيةp ما كنون، هوج ومشليس				

المصدر: من إعداد الطاليبتين بالاعتماد على الملحق رقم 06 من مخرجات برنامج eviews 10

من الجدول يلاحظ أن القيمة المحسوبة المقدرة ب 40.82 أكبر من القيمة الجدولية والمقدرة ب 15.49، وقيمة إحصائية الاثر 11.58 أكبر من القيمة الحرجة 3.84. ومنه يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقترحة وذلك عند عتبة معنوية 5% مما يدل على أن التضخم متكاملة تكاملا مشترك مع النمو الاقتصادي في النموذج كما تؤكد هذه النتيجة أيضا وجود علاقة توازنيه طويلة والتي تعرف بعلاقة الأجل الطويل وان المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا وتظهر سلوكا متشابها عبر الزمن.

الجدول رقم 09: نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار القيمة العظمى)

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية القيم المميزة العظمى	القيمة الحرجة0.05	الاحتمال/**Prop
لا شيء *	0.635228	29.24602	14.26460	0.0001
على الاكثر واحد *	0.329283	11.58281	3.841466	0.0007
*تدل على رفض الفرضية عند مستوى معنوية 0.05				
** احصائية p ما كنون، هوج ومشليس				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 06 من مخرجات برنامج eviews 10

من الجدول يلاحظ أن القيمة المحسوبة 29.24 أكبر القيمة الجدولية المقدرة 14.26 ومنه يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقترحة بوجود شعاع للتكامل المشترك بين المتغيرات وعليه يوجد تكامل مشترك حسب اختبار القيمة العظمى، وعليه نقبل الفرض العدم.

المطلب الثاني: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني إضافة حد تصحيح الخطأ، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الاجل القصير إلى التوازن الطويل، ويشير حد تصحيح الخطأ إلى سرعة التعديل من الاجل القصير إلى الاجل الطويل، أي مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الاجل القصير عن قيمته التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. وعند تقدير النموذج نجد أن:

D(DPIB) = - 0.902078136597*(DPIB(-1) + 0.348139638227*DINF(-1) + 0.416355817434) - 0.379091855526*D(DPIB(-1)) + 0.29467352982*D(DINF(-1)) + 0.219469485237.....(01)

$CointEq1 = -0.9020$ (معامل تصحيح الخطأ)....**(2)** ، **$\overline{R^2} = 64.13\%$** و **$R^2 = 67.97\ \%$**

أ. **التفسير الاحصائي للنموذج:**

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معامل الارتباط **R^2** كبير **67.97%**، أما معامل تصحيح الخطأ فهو **سالب ومعنوي** (أنظر الملاحق رقم08.07)، وهذا يعني ان الانحرافات تصحح في الاجل القصير أي يمكن الوصول إلى حالة الاجل الطويل، لذا نستنتج أنه توجد علاقة طويلة الاجل ما دامت الاخطاء والانحرافات تصحح، كما أن النموذج يتمتع بمعنوية كلية، لان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما تشير إليه إحصائية فيشر **(F-stat) =17.68926** ، **Prob(F-stat) =0.00002** ، ومنه يظهر صلاحية هذا النموذج. أنظر الملحق08.

ب. اختبار استقراريه النموذج: ومن خلال إختبار استقرارية النموذج نحصل على النتائج في الشكل التالي:

الشكل رقم08 : اختبار استقرار لنموذجVCEM

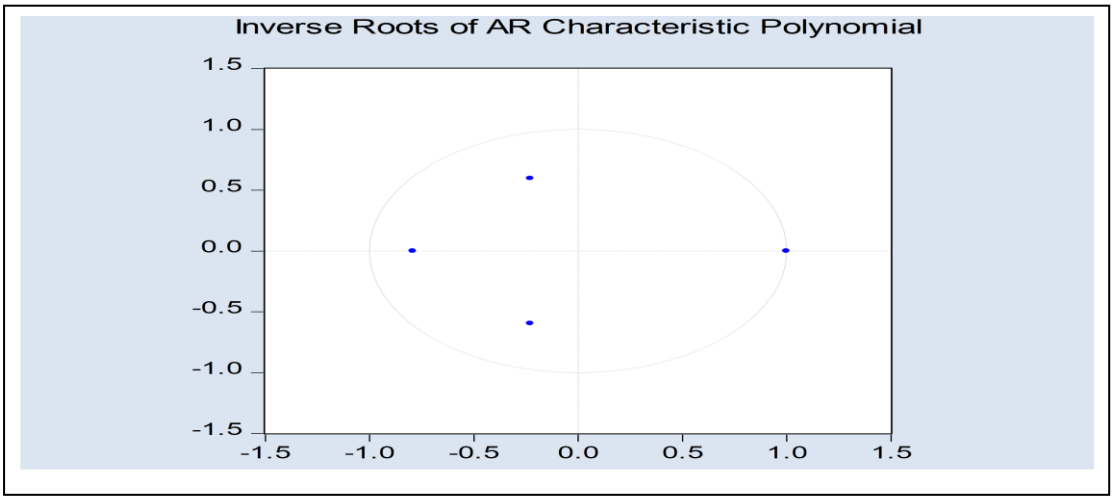

المصدر: من إعداد الطاليبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

تشير نتائج اختبار الاستقرار أعلاه، أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن معظم المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

ت. اختبار الارتباط الذاتي:

يمكن التأكد انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج من خلال استخدام اختباري **LM** حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم10: نتائج اختبار LM

VEC Residual Serial Correlation LM Tests **Sample: 1990 2021** **Included observations: 29** **Null hypothesis: No serial correlation at lag h**		
Lags	**LRE*-stat**	**Prob**
1	**8.354103**	**0.0796**
2	**3.266306**	**0.5145**
3	**5.447402**	**0.2446**
4	**2.521372**	**0.6410**
5	**1.081241**	**0.8973**
6	**2.461643**	**0.6517**
7	**7.166012**	**0.1276**
8	**1.577125**	**0.8130**
9	**2.078221**	**0.7215**
10	**1.545662**	**0.8186**
11	**0.825462**	**0.9350**
12	**1.785040**	**0.7753**

المصدر: من إعداد الطاليبتين بالاعتماد على الملحق09 من مخرجات برنامج eviews 10

من خلال النتائج يتبن أن جميع القيم الاحتمالية وعند كل درجات التأخير هي أكبر من القيم الحرجة مستوى 5%، وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية بأن البواقي النموذج لا يوجد بها إرتباط ذاتي.

ث. اختبار عدم ثبات التباين:

من أجل اختبار مشكلة عدم ثبات تباين تجانس الخطأ المقدر تم الاعتماد على اختبار **white** والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 11 : اختبار عدم ثبات التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares) Sample: 1990 2021 Included observations: 29		
Chi-sq	**Df**	**Prob**
25.18790	**18**	**0.1198**

المصدر: من إعداد الطاليبتين بالاعتماد على الملحق10 من مخرجات برنامج eviews 10

تؤكد نتائج اختبار **white على** خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، لان قيمتها لاحتمالية أكبر من 5% ، وبالتالي نقبل بالفرض الصفري سلسة البواقي لها تباين متجانس.

ج. **اختبار التوزيع الطبيعي:**

للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج، نستخدم اختبار **Jarque-Bura** والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم12: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob
1	**0.056226**	**2**	**0.9723**
2	**0.138540**	**2**	**0.9331**
Joint	**0.194767**	**4**	**0.9956**

المصدر: من إعداد الطاليبتين بالاعتماد على الملحق رقم 11 مخرجات برنامج eviews 10

من خلال نتائج الاختبار نجد أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بأن سلسلة توزيع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي:

أ. اختبار السببية:

يمكن من خلال هذا الاختبار بين المتغيرات من تحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام لـ Var Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests في نموذج الانحدار الذاتي، وعليه كانت نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم 13: اختبار السببية

Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: DPIB			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob**
DINF	**12.03148**	**1**	**0.0005**
ALL	**12.03148**	**1**	**0.0005**
Dependent variable: DINF			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob**
DPIB	**9.299027**	**1**	**0.0023**
ALL	**9.299027**	**1**	**0.0023**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 12 مخرجات برنامج eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج السببية لـ Var Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests الموضحة في الجدول أعلاه أن المتغير النمو الاقتصادي التابع في النموذج يسبب في معدل التضخم، باحتمال رفض يساوي 0.0005 وهو اقل من 5%، أما معدل التضخم فهو يسب أيضا في معدل النمو الاقتصادي وذلك لان احتمال الرفض 0.0023أكبر من 1%، 5%، 10%. ومنه نستنتج انه توجد سببية في الاتجاهين أي في كلا المتغيرين محل الدراسة (انظر الملحق رقم 12).

ب. إختبار Wald (أختبار معنوية المعالم في المدى القصير):

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول أدناه، نلاحظ أن قيمة الاحتمال للإحصاءة (**Chi-square**) هي أقل من 0.05 وعليه لا يمكن أن تنعدم المعالم للمتغيرات المستقلة في معادلة المتغير التابع في المدى القصير. (أنظر الملحق رقم 13)

ت. تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

إن هذه النماذج تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات. وحسب تقدير دالة الاستجابة الفورية الممتدة على افق عشر سنوات كما يلي:

الشكل رقم 09: استجابة معدل النمو الاقتصادي لتغير في معدل التضخم

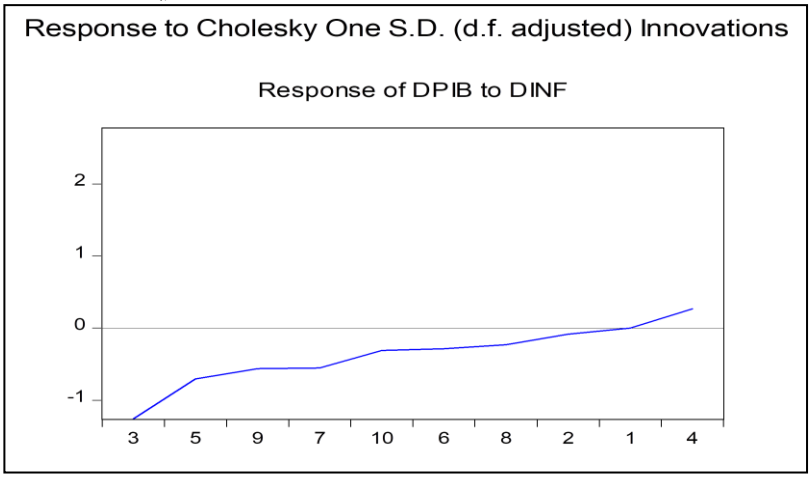

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في معدل التضخم مقدرة بـ 1% سيكون لها أثر سالب على معدل النمو الاقتصادي ابتداء من الفترة الاولى إلى غاية نهاية الفترة باستثناء الفترة 4 اين كانت هناك استجابة موجبة لكن طفيفة (أنظر الملحق رقم 13)، وهذا قد يفسر بارتباط معدل النمو الاقتصادي بعوامل أخرى أكثر تأثيرا من التضخم كحجم الصادرات من النفط والغاز وأسعارهما في الاسواق الدولية، بالإضافة إلى قطاعات أخرى مساهمة في النمو الاقتصادي الجزائري مثل الخدمات وقطاع الاشغال العمومية وقطاع الفلاحة.

تحليل تجزئة التباين: يهدف تجزئة تباين الخطأ للتعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج على المتغيرات الاخرى، وعند اجراء تحليل التباين نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول التالي :

الجدول 14: نتائج اختبار تحليل التباين **LM**

الفترة	S.E	DPIB	DINF
1	2.772042	100.0000	0.000000
2	2.878332	99.91449	0.085507
3	3.473579	86.79582	13.20418
4	3.520087	86.55974	13.44026
5	3.764801	84.73718	15.26282
6	3.794231	84.40282	15.59718
7	4.003209	84.08371	15.91629
8	4.049192	84.12226	15.87774
9	4.195546	83.41285	16.58715
10	4.260187	83.38296	16.61704

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم14 من مخرجات برنامج eviews 10

حسب نتائج تحليل التباين في الجدول نجد أن جل التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الاولى والثانية ناتجة عن تقلبات المتغير نفسه بتابين قدره 99.91% ، ثم تبدأ هذه النسبة في انخفاض تدريجيا الى ان تصل 83.83% في الفترة الاخيرة ، بمعنى أن مقدار التغير في المتغيرات الاخرى يعني التضخم يقدر ب 16.62 % فقط، تدل هذه النتيجة على أن معدلات االنمو الاقتصادي تتأثر بشكل طفيف بتغير معدل التضخم حوالي 17% (السنة العاشرة)، (أنظر إلى الملحق رقم14)

أ. **التفسير الاقتصادي للنموذج:** من خلال فحص معلمات النموذج نجد أن:

من خلال المعادلة رقم 01 نجد أن الاشارة موجبة بين المتغيرين، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وبين معدلات النمو الاقتصادي، فكلما زادت زاد معدل التضخم زاد معدل النمو الاقتصادي، أي ان زيادة معدل التضخم تؤدي الى زيادة تراكم راس المال، حيث يصبح محفزا للنمو الاقتصادي، وذلك لتنازل المستثمرين عن الاستثمارات النقدية بسبب ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة، والتوجه نحو الاصول الثابتة والسلع الحقيقة لحفاظها على قيمتها من تآكل قيمة النقود، ما يعطي حافزا لأصحاب المدخرات لاستثمارها، بدلا من مشاهدتها تتآكل مما يحفز معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية عند الكثير من الاقتصاديين الذين تم ذكرهم آنفا.

وبالتالي نستنتج معدلات التضخم تؤثر النمو الاقتصادي خلال فترة الدارسة . لكن هذا قد يكون هذا التحليل مقبولا عند **معدلات تضخم معينة** لا تتجاوز **العتبة** التي بعدها يصبح ارتفاع الاسعار مهددا للاقتصاد ككل، كما قد يكون مقبولا أيضا اذا كان الاقتصاد يشهد رواج وتحت التشغيل التام وهناك مرونة في الجهاز الانتاجي لتلبية الطلب المتزايد المحلي. لذلك وجب تقدير عتبة التضخم لمعرفة نسبة التضخم التي اذا وصل إليها الاقتصاد الجزائري يصبح مهددا بالكساد .

3.2 تقدير عتبة التضخم:

حاولت عدة دراسات تقدير وتحديد عتبة التضخم في الجزائر، بواسطة تقدير عدة نماذج ومن أهم هذه الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

- **يوسفات علي(2012)** :عتبة التضخم في الجزائر تقدر 6%
- **شلوفي عمير (2017)**[1]: عتبة التضخم في الجزائر تقدر 6.5%
- **سويح جمال (2019)**[2]: عتبة التضخم في الجزائر تقدر 9%.

ومن بين أهم النماذج المعتمدة في تقدير عتبة التضخم في الدراسات السابقة هو نموذج حيث قام كلا من (Khan et Senhadji) (2000)[1] ب ، حيث تم تقدير عتبة التضخم بواسطة المربعات الصغرى (OLS)،

[1] شلوفي عمير، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم، دراسة قياسية 1980-2016، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 03، 2017

[2] سويح جمال، دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمار ثليجي ، الجزائر، 2019.

ووفق هذا النموذج تم دراسة مجموعة من الدول النامية والمتقدمة ضمت حوال 140 دولة خلال فترة 1960–1998 وتوصلت الدراسة ان عتبة التضخم تقع بين 1% و3% في الدول الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية تقع ما بين 7% و11%. والصيغة المقترحة لهذا النموذج:

$$d\log(y_{it}) = \mu_i + \mu_t + \gamma_1 \log(\pi_{it}) + \gamma_2 d_{it}^{\pi^*}[\log(\pi_{it}) - \log(\pi^*)] + \theta^t X_{it} + e_{it}$$

$$d_{it}^{\pi^*} = \begin{cases} 1 \ if \ \ \pi_{it} > \pi^* \\ 0 \ if \ \ \pi_{it} \leq \pi^* \end{cases} \quad i = 1, \dots, N; \quad t = 1, \dots, T$$

تاثير الزمن، و $a_{it}^{\pi^*}$ المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمه من معدلات التضخم من 0 الى1. ومن اجل تقدير نموذج يحدد عتبة التضخم في جل الدراسات السابقة تم التركيز على المتغيرات السابقة بدون ادخال متغيرات اخرى مفسرة للنمو الاقتصادي كما يلي :[2]

$$PIB = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 D(INF_t - K) + U_t$$

حيث:

PIB : لوغاريتم النمو الاقتصادي الحقيقي ، INF معدل التضخم ، β_0 الثابت ، β_1 معامل التضخم يقيس تأثير النمو الاقتصادي على معدل التضخم، β_2 يقيس تأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادي ، K قيم عتبة التضخم من K=1 الى K=11 وذلك وفقا لنتائج دراسة Khan et Senhadji (2000) ، حيث توصل الى ان عتبة التضخم في الدول الصناعية تقع ما بين 1–3% أما الدول النامية تقع ما بين 7–11% ويتم تحديد مجال الدراسة من K=1 الى K=11 U_t الخطأ العشوائي D متغير شرطي يعرف كما يلي :[3]

$$D = \begin{cases} 1 \ if \dots INF > K \\ 0 \ if \dots INF \leq K \end{cases}$$

حيث يأخذ القيمة 0 في حال كانت معدلات التضخم الفعلية اقل او تساوي معدلات التضخم المفترضة K.

يأخذ القيمة 1 في حال كانت معدلات التضخم الفعلية أكبر من معدلات التضخم المفترضة K ويصبح عندها المتغير الوهمي يساوي الفرق بين معدلات التضخم الفعلية وبين العتبات المفترضة.

ويتم أختيار العتبة على أساس **أعلى معامل تحديد بالإضافة إلى معنوية العتبة.**

من خلال نتائج تقدير الدراسات السابقة للنموذج يتبين أن هناك تباين في عتبة التضخم في الجزائر حيث تقدر 6%، 6.5%، 9%.

---

[1] Khan, M. S., & Senhaji, A. S. (2000). Threshold Effects in the Relationship Between inflation and Growth. Working presented at IMF, WP/00/110.

[2] يوسفات علي، المرجع السابق، ص71

[3] خليل أحمد النمروطي، المرجع السابق، ص 56

نستنتج أن معدل التضخم اذا كان أقل من العتبات السابقة لا تؤثر بشكل كبير على معدلات النمو في الجزائر، لكن ابتداء من معدل التضخم يساوي 9% وما فوق يصبح عائقا للنمو الاقتصادي. وهذه النتيجة توافق دراسة **Khan et Senhadji (2000)**، حيث وجدت أن عتبة التضخم في الدول الصناعية 1-3% والدول النامية تقدر ما بين 7-11%.

وبالتالي لا نستطيع الجزم بأن عتبة التضخم في الجزائر تساوي **9 %** خلال فترة الدارسة، وهذا يدل ان معدل النمو يخضع لعوامل أخرى بدرجة أكبر غير معدل التضخم سبق ذكرها.

خلاصة الفصل

من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية الكيفية المعبرة عنها بالأشكال البيانية ورسومات دالة الارتباط الذاتي LM و اختبار jarque.bara وايضا نتائج الاختبار الكمية الممثل في اختبار ADF المطبقة على متغيرات الدراسة الاثنين INF و PIB و إحصائيات P ماكنون ، هوج ومشليس توصلنا الى :

- ✓ قبول فرضية احتواء السلاسل الزمنية على حذر الوحدة على مستوى الاصل
- ✓ تم رفض فرضية وجود جذر الوحدة و بتالي استقرار السلاسل الزمنية عند مستوى الفرق الأول
- ✓ تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (اختبار الاثر) مع النمو الاقتصادي في النموذج مما تؤكد هذه النتيجة أيضا وجود علاقة توازنية طويلة
- ✓ رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (القيمة العظمى) المتغيرات المقترحة بوجود شعاع لتكامل المشترك بين التغيرات و عليه يوجد تكامل مشترك حسب اختبار القيمة العظمى
- ✓ قبول الفرضية الصفرية بأن بواقي النموذج لا يوجد بها ارتباط ذاتي
- ✓ افضل نموذج حسب معايير المفاضلة هو نموذج PIB

الخاتمة

إن معدلات التضخم ضمن ما يعرف بأهم المؤشرات التي تدل على إستقرار أي بلد في العالم إقتصاديا و سياسيا ،و يعتبر التضخم من أكثر الظواهر الإقتصادية و النقدية إرتباطا بالإقتصاد المعاصر .

و على هذا هدفت الدراسة إلى محاولة قياس التضخم و تحديد آثاره على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990/ 2021)

و من أجل الدراسة و الإجابة على الإشكالية الرئيسية و التأكد من صحة الفرضيات من عدمها قسمنا هذا البحث إلى فصلين ، الفصل الأول يتكلم عن الإطار النظري حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي و العلاقة التي تربط بينهما ، بالإضافة إلى الفصل التطبيقي الذي يتضمن دراسة قياسية حول أثر التضخم على النمو الإقتصادي و قياس عتبة التضخم في الجزائر ، و توصلنا إلى العديد من النتائج.

الجانب النظري:

إعتمدنا في الجانب النظري على ثلاثة مباحث المبحث الأول يتكلم عن مفهوم التضخم حيث أن التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لسلع و الخدمات و تطرقنا إلى أنواع التضخم و آثاره و من أسبابه تبين أن التضخم ينشأ بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية عديدة ومتنوعة و يستخدم الاقتصاديون عدة معايير و مؤشرات لقياس القوة التضخمية، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى النمو الإقتصادي الذي يعرف بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد ، إن النمو الإقتصادي يتطلب العديد من العوامل مجتمعة و التي تتمثل في عوامل الإنتاج، و حسب أراء النظري الكلاسيكية للنمو أنه دالة لعدة من العوامل، أما النظري الكينزية فيؤكدون أن الإدخار و رأس المال يعزز النمو الاقتصادي و هناك العديد من النظريات المذكورة سابقا، أما بنسبة للمبحث الثالث الذي يتكلم عن العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي و إختلفت الأراء بين لكلاسيكيك و هم أول من تطرق إلى ظاهرة التضخم و تفسير كينز و النقديين.

الجانب التطبيقي:

تطرقني في الفصل الثاني إلى مبحثين حيث تكلمنى في المبحث الأول حول دراسة تحليلية حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي تضمنت فترة الدراسة من (2021/1990) حيث درسنا تطور النمو الإقتصادي و تضخم و مفهوم عتبة التضخم، أما بنسبة إلى المبحث الثاني فكان هدفنا حول دراسة العلاقة بين معدلات التضخم و معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، و تم قياس عتبة التضخم بمجموعة من الإحصائيات.

النتائج:

و من خلال هذه الدراسة القياسية التي تداولناها في هذه الدراسة توصلنا إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد و قصيرة الأمد عكسية تربط بين التضخم و النمو الإقتصادي، حيث أن في محل دراستنا في الجزائر و في الفترة المدروسة تأثر النمو بتذبذب ظاهرة التضخم إلا أن لتضخم عتبة في الجزائر لا يكون فيها أثر سلبي و هي نسبة 9 بالمائة، ومنه فلتحقيق نمو إقتصادي في الجزائر يجب مكافحة ظاهرة التضخم و تحكم فيها و تعتبر الدراسات القياسية أهم وسيلة لتنبؤ بآثار الظواهر الإقتصادية.

الاقتراحات :

على ضوء النتائج السابقة خلصة الدراسة على مجموعة من الإقتراحات نذكر منها ما يلي :

- العمل على إعادة الإعتبار لقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية
- إنشاء بنك للمعلومات يهتم بالحسابات الخاصة بالتضخم و النمو الإقتصادي
- توسيع مصادر النمو الإقتصادي و الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية، و عدم الإعتماد على مورد واحد كالمحروقات
- إعطاء أهمية كبيرة للدراسات الإقتصادية القياسية.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب :

1- أحمد محمد ابو طاه ، التضخم النقدي ،مكتبة الوفاء القانونية لنشر ، الإسكندرية، مصر.
2- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه آثاره و سبل معالجته ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، صندوق النقد العربي ، العدد 18، 2021.
3- لحلو موسي بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي، وعلاقة السياسة النقدية، مكتبة حسن النصري للنشر والتوزيع ببيروت، لبنان،2010.
4- نعمان سعيدي ، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيم ، الجزائر، 2011.
5- وضاح نجيب رجب، التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2010.

الأطروحات و الرسائل:

1- رميسة أقشيش ، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجار ووعلومالتسير2019 – 2020.
2- سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الإقتصاد السوري أسبابه ونتائجه (1991 /2013) ،أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة دمشق سوريا، 2014.
3- محمد طلحة، قياس أثر التضخيم على بعض التغيرات الإقتصادية الكبرى سعر الصرف، كلية العلوم الاقتصادية و التجار وعلوم التسير، 2018 / 2019.
4- الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستعمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجار وعلوم التسير ، 2017 / 2018.
5- خليل أحمد النمروطي ، العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في فلسطين ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة .
6- رحماني محمد درويش ، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2012 – 2013.
7- سويح جمال، دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر 1990 / 2016 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمار ثليجي الجزائر.

المقالات:

1- جمال سويح، علال بن ثابت، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال فترة 1990 / 2016.
2- إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية والمنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية، مجلة ديالي للعلوم جامعة ديالى، العدد 07 ، 04 أكتوبر 2011 ،العراق.
3- صالح العصفور الأرقام القياسية، سلسلة جبر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 19 ،2003.
4- سامر مظهر قنطنجي، اذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمي العدد 39 ، 2010.
5- محي الدين الحاج ،دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 21 ، العدد 01 ، 2005.
6- حكيمة بن علي دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر (1990 – 2016) ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 20 ، العدد 02 ،31 / 02 / 2020.
7- مولاي بوعلام ،محمد سفير، التضخم و النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، جامعة آكلي محند أوالحاج بالبويرة، المجلد 12 ، العدد 02 ،2019.
8- علي يوسفات، عتبة التضخم ونمو الإقتصادي في الجزائر 1970 /،2009 ، مجلة الباحث ،العدد 11 /2012.
9- محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27 ، العدد 01 ، 2001.
10- شلوفي عمير العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج عتبة التضخم ، دراسة قياسية 1980 / 2016 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة إقتصاديات المال و الأعمال ، العدد 03 ، 2017.

المداخلات :

1-رقية بوحيضر، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر 2012/1990 ،الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزل، الأسباب و الآثار و العلاج على ضوء المتغيرات الإقتصادية و العالمية الراهنة، يومي 28 /29 أكتوبر، جامعة جوجل 2013.

المراجع الأجنبية:

1- Samia m. Abidjan elfatah , changes in Price le vels and their Relation to money supply Egypt, j.Agric Econom, and social, mansoura, univ vol, 5(8),2014.
2- Doyin salami ,lkechukwu kelikume , an estimation of inflation threshold for nigeria 1980 / 2008 , international review of business research papers , vol 6 , number 5 , Nov, 2010.
3- Christian R.K.Ahortor, Adedapo Adenekan and William ohemeng , An Estimation of inflation threshold in the wamz: the case of Ghana and Nigeria , west African journal of monetary and economic integrity.
4- Khan, M.S , & senhaji , A.S. (2000) . Threshold Effects in the Relationship Between inflation and Growth. Working presented at imf.
5- Nikhil Patel and Agustin villar , measuring intention Biswor king papers no 89 ,2016

الملاحق